الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و ابحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة-

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

رقم التسجيل ..... تخصص : إقتصاد قياسي

الشعبة : علوم إقتصادية

قياس و تحليل أثر الإنفتاح التجاري على عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

إعداد الطالب: ***إشراف الأستاذ :***

- حـــنيش بدرالدين ***د.بن البار محمد***

السنة الجامعية 2020/2021

الفهرس

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للتجارة الخارجية

العنوان	الصفحة
الفهرس	01
تمهيد	04
المبحث الأول : أساسيات حول التجارة الخارجية	05
المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية	05
المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية	05
1- تعريف التجارة الخارجية	08
2- أسباب قيام التجارة الخارجية	09
3- المزايا و الشوائب من التجارة الخارجية	09
المطلب الثاني : أهمية التجارة الخارجية و الأهمية النسبية لها	10
1- أهمية التجارة الخارجية	10
2- الأهمية النسبية للتجارة الخارجية	11
المطلب الثالث :أهداف التجارة الخارجية و دورها	14
1- الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية	14
2- الدور الهام للتجارة الخارجية	15
المطلب الرابع : سياسات التجارة الخارجية	17
1- سياسة التقييد التجارة الخارجية	17
2- سياسة تحرير التجارة الخارجية	18
المبحث الثاني : تحرير التجارة الخارجية	20
المطلب الأول : ماهية تحرير التجارة الخارجية و الهدف منها	20
1- تعريف تحرير التجارة الخارجية	20
2- اهداف تحرير التجارة الخارجية	20
3- شروط نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية	21
المطلب الثاني : دور المنظمة العالمية للتجارة OMC في تحرير التجارة الخارجية	22
1- المنظمة العالمية للتجارة OMC	22
2- مهام المنظمة العالمية للتجارة	24
3- الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC	25
المطلب الثالث : التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار الى التحرير	31
1- قطاع التجارة الخارجية في ظل الإقتصاد المخطط (1962-1988)	31
2- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (1990-1995)	38

3- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية	41
المبحث الثالث : الجزائر و منظمة التجارة العالمية	46
المطلب الأول : أسباب و دوافع إنظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية	46
المطلب الثاني : إجراءات لإنظمام التي قامت بها الجزائر	47
المطلب الثالث : خطوات عملية إنظمام الجزائر	49
المطلب الرابع : الاثار المترتبة من انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	50
خلاصة الفصل	52

الفصل الثاني : قياس أثر الإنفتاح التجاري على عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

العنوان	الصفحة
مقدمة الفصل	53
المبحث الأول : مفاهيم حول الإقتصاد القياسي	54
المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي – أهدافه و علاقته بالعلوم الاخرى	54
1- تعريف الاقتصاد القياسي	54
2- اهداف الاقتصاد القياسي	54
المبحث الثاني : البيانات الاحصائية و تحليلها	56
المطلب الأول : تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر في الفترة (1990-2019)	56
المطلب الثاني : تطور الميزان التجاري الجزائري الفترة (1990-2019)	61
المبحث الثالث : تقدير و اختبار نموذج أثر الانفتاح التجاري على عجز الموازنة العامة	62
المطلب الأول : تحديد النموذج	62
المطلب الثاني تحديد النموذج الأمثل	69
خلاصة الفصل	71
الخاتمة العامة	71
المراجع	73

تمهيد :

لقد أصبح التبادل التجاري بين الدول أمرا حتميا وضرورة لابد منها، حيث لايمكن لاي دولة في العالم أن تستقل بإقتصادها عن باقي الدول، وأصبحت العلاقات الإقتصادية التي لم تكن موجودة دائما مثلما هي اليوم وإنما بدأت تتخذ شكلها الحالي منذ بداية التكوين الإجتماعي الرأسمالي وبصفة خاصة منذ قيام الثورة الصناعية ممهدة لتشكيل مايعرف بالإقتصاد الدولي وهو التنظيم الذي حددت معالمه من حيث الأطر والقواعد في منتصف القرن التاسع عشر.

لقد كانت المبادلات بين الدول في زمن التكوين الإجتماعي الإقطاعي قليلة جدا، ويرجع ذلك إلى أن الهدف في ذلك الوقت هو تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه لايمكن الحاجة إلا القليل من إنتاجات الإقطاعت الأخرى، وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر وفي ظل النظام الرأسمالي عرفت التجارة إزدهارا كبيرا وأصبحت عنصرا مهما في النشاط الإقتصادي إلى الحد الذي أخضعت الصناعة لسيطرتها، وفي هذه المرحلة بدأ الإهتمام بالتجارة الخارجية

وتفعيل التبادل الدولي، غير أن التجار يبحثون عن تصدير أقصى كمية من بلادهم و استيراد أقل كمية من منتجات البلاد الأخرى، حيث كانوا يطلبون من الحكام وضع العراقيل أمام الإستيراد وتشجيع التصدير إلى الخارج، وشهدت هذه المرحلة تنافسا شديدا بين إنجلترا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال خاصة فيما يتعلق بتشجيع صادراتها إلى الخارج ومنع الإستيراد ومنه التنافس على الأسواق وهذا أدى طبعا في التفكير والبحث عن المستعمرات والإستيلاء عليها، ولقد أدت الثورة الصناعية إلى الإهتمام بالتبادل الدولي ولعبت الثورة في المواصلات إلى نمو حجم المبادلات بين الدول منذ بداية القرن التاسع عشر.

وهنا يمكن التأكيد على أن التجارة الدولية تظهر لنا حقيقة أن دول العالم لا يمكنها أن تعيش منعزلة ولو إتبعت سياسة الإكتفاء الذاتي بصورة شاملة ولفترة طويلة، كما أن الدراسات الحديثة للتجارة الدولية لا تقتصر على إنتقال السلع والخدمات (المظهر التقليدي المعروف عن التجارة الدولية) وإنما تشمل أيضا إنتقال رؤوس الأموال وإنتقال الأشخاص عبر الحدود الدولية.

وللتطرق لموضوع التجارة الخارجية بإطاره المفاهيمي والنظري قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية:

- ✓ المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية.
- ✓ المبحث الثاني: النظريات التقليدية في التجارة الخارجية.
- ✓ المبحث الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.
- ✓ المبحث الرابع: النظريات والنماذج الحديثة في التجارة الخارجية.

المبحث الأول : أساسيات حول التجارة الخارجية

لقد بحث العلماء الاقتصاديون بشكل واسع في موضوع التجارة الخارجية، وأسسوا في نظرياتهم مجموعة من الأسس والمبادئ التي قام عليها تحليلهم في تفسير أسباب قيام التبادل الدولي في السلع والخدمات والأصول المالية ومحاولة إعطاءهم مفهوم واسع وأكثر شمولية للتجارة الخارجية، وتتطلب دراسة موضوع التجارة الخارجية في المرحلة الأولى إلى تحديد أهم المفاهيم الأساسية لها، إضافة إلى التطرق إلى أهميتها وأسباب قيامها، وأهم النظريات الاقتصادية المعروفة التي بحثت في هذا الموضوع.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية:

1- تعريف التجارة الخارجية:

إن المقصود بكلمة التجارة الخارجية إصطلاحا يحمل معنيين أحدهما ضيق والآخر واسع، ويغطي إصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة(السلعة) وغيرالمنظورة(الخدمة) في حين يغطي إصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كلا من :

* الصادرات والواردات المنظورة(السلعة).

* الصادرات والواردات غير المنظورة(الخدمات).

* الهجرة الدولية (إنتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة).

* الحركة الدولية لرؤوس الأموال(إنتقالات رؤوس بين دول العالم المختلفة).

وعلى هذا الأساس إستعمل بعض الكتاب مصطلح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها واستعمل البعض الآخر مصطلح التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع[1].

تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[2].وتعرف التجارة الخارجية على أساس أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة [3] .

وتهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الإقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة، أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الإقتصادية بين دول العالم المختلفة، وتتألف هذه العلاقات من حركات الاشخاص ممثلة في الهجرة الدولية وحركات السلع ورؤوس الأموال وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسمى بالمعاملات الإقتصادية الدولية[4].

وتعرف نظرية التجارة الخارجية على أنها ذلك العلم الذي يتناول بالدراسة والتحليل المشكلة الإقتصادية في إطارها الدولي، أي كيف تتفاعل مجموعة من الإقتصاديات القومية المتباينة

---

(1) سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ، الدار المصرية اللبنانية،1993، ص 36.

(2) السيد محمد أحمد السريتي ، التجارة الخارجية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009، ص 8.

(3) رشاد العصا، حسام داود، عليان الشريف، مصطفى سلمان ، التجارة الخارجية ، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ، 2000 ، ص 12.

(4) السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص 8 .

والمتداخلة مع بعضها البعض من أجل تخصيص الموارد المحدودة على للحاجات الإنسانية المتعددة[1].

إن نطاق نظرية التجارة الخارجية يتسع ليشمل صورة التجارة الخارجية بمعناها الواسع، ويحتوي نتيجة لذلك على جميع وجوه النشاط الإقتصادي التي تتم عبر الحدود السياسية لدول العالم المختلفة[2] وفيما يتعلق بنظرية التجارة الخارجية إنقسم الفكرالإقتصادي المرتبط بالتجارة الخارجية إلى عدة اتجاهات بين معارض لإستقلالية نظرية التجارة الخارجية عن النظرية الإقتصادية العامة ومؤيد حيث نميز هنا ثلاثة إتجاهات معروفة ومختلفة فيما يتعلق بهذا الموضوع :

الإتجاه الأول يعتبر أن نظرية التجارة الخارجية إمتدادا للنظرية الاقتصادية العامة، أي أن النظرية التي تحكم التجارة الداخلية تصلح للتطبيق على التجارة الخارجية ويبرر المفكرالإقتصادي آدم سميث Adam smith أن كلا منها ماهو إلا وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض ومقايضته بإنتاج آخر ويسعى كلا منهما (التجارة الخارجية والداخلية) إلى التغلب على عقبة ضيق السوق عن طريق تهيئة الظروف لتطبيقمبدأ التخصص في العمل، ومايرتبط به من إنتاجية العمل وتعتبر النظرية الكنزية أن نظرية التجارة الخارجية جزءا من النظرية الإقتصادية العامة والإختلافات التي بينهما هي إختلافات نسبية وليست مطلقة، ويمكن إستخدام أدوات التحليل الإقتصادية الكلية لتفسير ظواهرالتجارة الخارجية بنفس القواعد التي يمكن بها تفسير ظواهر التجارة الداخلية.

أما **الإتجاه الثاني** فيرى أنه لابد من فصل نظرية التجارة الخارجية والنظرية الإقتصادية العامة، فالمدرسة الكلاسيكية على خلاف آدم سميث تعتبر أن الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية مختلفة إختلافا جوهريا عن تلك الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالتجارة الداخلية، حيث دعى الإقتصادي دفيد ريكاردو David Ricardo بضرورة إقامة نظرية خاصة للتجارة الخارجية ويبرر ذلك بوجود إختلاف أساسي بين التجارة الخارجية والداخلية ويتمثل في قدرة تنقل عناصر الإنتاج داخل الوطن الواحد حيث تقوم التجارة الداخلية في حين لا تستطيع عناصر الإنتاج على التنقل بين المواطن المختلفة حيث تقوم التجارة الخارجية ويرى دفيد ريكاردو أن حركات رؤوس الأموال والهجرة (اليد العاملة) تصطدم بالعديد من القيود والعقبات والتي تعوق إنسيابها بين الحدود السياسية لدول العالم المختلفة، وفي هذا السياق وإنطلاقا من قانون القيمة قدم دفيد ريكاردو نظريته المعروفة بإسم نظرية النفقات النسبية أوالمقارنة، وذلك لتفسير ظواهر التجارة الخارجية بين دول العالم المختلفة.

---

(1) سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص 45 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 46 .

أما أنصار**الإتجاه الثالث** فهم يتفقون مع وجهة النظر الكلاسيك وذلك بما يتعلق بضرورة إستقلال نظرية التجارة الخارجية عن النظرية الإقتصادية العامة ويختلفون مع مفكرين المدرسة الكلاسيكية فيما يتعلق بفرضية قدرة عناصرالإنتاج على التنقل داخل البلد الواحد وعدم قدرتها على التنقل بين باد العالم المختلفة[3]. ويرى أنصار الإتجاه الثالث أن الإختلافات الأساسية بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية تتمثل أساسا فيما يلي :

* إنقسام العالم إلى وحدات سياسية مستقلة.

* إختلاف وحدات اتعامل النقدي.

* إختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج.

* إختلاف النظم الإقتصادية.

* إختلاف درجات النمو اإقتصادي.

* طبيعة الأسواق.

2- أسباب قيام التجارة الخارجية:

إن تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية يرجع إلى جذور المشكلة الإقتصادية أوما يسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية[1]، إذ أن هناك محدودية في الموارد الإقتصادية، فمن ناحية وجدت هذه الموارد بطبيعتها بكميات محدودة ومن ناحية أخرى وبسبب الإستخدامات اللانهائية والتي تتنافس عليها تصبح هذه الموارد الإقتصادية أكثر محدودية وتصبح الموارد الإقتصادية عاجزة عن إنتاج من السلع والخدمات لتلبية جميع الحاجات البشرية المتسمة بالتكرار والتنوع والتعدد والترابط، وأدى هذا بالإقتصاد في إستخدامها وإستغلالها إستغلالا مثاليا، أي إنتاج أقصى مايمكن إنتاجه من السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من التكاليف.

إن مشكلة الندرة النسبية والتي واجهت كل الدول (طبعا بدرجات متفاوتة والإقتصاد في إستخدام الموارد) أدت إلى تطبيق مبدأ التخصص الدولي في الإنتاج والمتسم بالإنتاجية المرتفعة والمتقنة والتكاليف المنخفضة وبفضل التجارة بين الدول يتم مبادلة الفوائض الإنتاجية والتي تؤدي إلى إشباع أقصى ما يمكن من حاجات الأفراد في هذه الدول، ويمكن أن نورد الأسباب التي أدت إلى نشوء التجارة الخارجية وهي:

(3) فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية و الدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1966، ص 6.

(1) طالب محمد عوض ، التجارة الدولية نظريات وسياسات ، دائرة المطبواعات والنشر، الأردن، 1995 ، ص 17.

أ - تواجد الموارد الطبيعية والاقتصادية بصورة غير متوازنة(متساوية) بين جميع مناطق أو دول العالم، حيث تعتبرهذه الموارد ضرورية وتدخل بنسب مختلفة في الصناعات (المنتجات من مختلف السلع، الصناعات المصنعة والنصف المصنعة) ويؤدي عامل عدم توفر الموارد بين دول العالم إلى العرض أوالطلب عليها، ومنه قيام التبادل التجاري بين الدول.

ب - هذه الموارد لها إمكانية محدودة جدا في نقلها بين الدول، فلا يمكن نقل الأرض بين دولة وأخرى وبالنسبة لليد العاملة(عنصرالعمل) فهناك قيود وحواجز تجعلها لا تتنقل بحرية بين الدول ومنها عامل اللغة والدين والعادات والتقاليد وغيرها، حيث أصبحت معظم الدول في الحاضر تفرض قيودا على الهجرة إليها، أما فيما يتعلق بعنصر رأس المال فلا ينتقل دوليا إلا إذا توفرت الظروف الملائمة(الاستقرار السياسي،عدم الخوف من المصادرة أوالتأميم وعدم القيود على إخراج الأرباح وغيرها)[2] ومنه تصبح السلع الجاهزة (طبعا باستعمال عناصر الانتاج الثلاثة) هي العنصر الذي له امكانية يسيرة للنقل بين الدول مقارنة بالعنصرين رأس المال والعمل.

3- المزايا والشوائب من التجارة الخارجية :

3-1- المزايا من التجارة الخارجية :

يلاحظ أن كل مبادلة سواء كانت داخلية أو خارجية تؤدي في الغالب إلى توليد منفعتين الأولى التخلص من سلعة زائدة ذات منفعة قليلة نسبيا والثانية لحصول على سلعة جديدة ذات منفعة كبيرة نسبيا، وإذا نظرنا إلى التجارة الخارجية نجد عدد كبير من الدول تصدر وتستورد مجموعة واسعة من السلع والخدمات، فهذه المبادلات تؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق المكاسب للأطراف المتعاقدة وتؤدي بالتالي إلى زيادة التنمية والرفاهية الإقتصادية على الصعيد العالمي [1]،إن عند قيام التجارة الخارجية وبالنسبة لجميع الدول تتحقق عدة مزايا ولعل أهمها مايلي[2] :

- الإستفادة من موارد الدول الأخرى.
- الإستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.
- منع الإحتكار.
- توفير فرص عمل للعمالة داخل كل دولة.

---

[2] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة ، أمبادئ الإقتصاد ، منشورا جامعة قار يونس ، بنغازي، 2002 ، ص 570.

[1] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة ، مرجع سابق ، ص 570 .

[2] محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2008 ، ص12.

- تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية.
- تخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات.

3-2- الشوائب أو المشاكل من التجارة الخارجية :

للتجارة الخارجية بعض الشوائب ولعل أهمها:

- المكاسب من التجارة الخارجية لا توزع بالتساوي بين أطراف التبادل لدولي.
- تؤدي التجارة الخارجية أحيانا إلى الإسراع في نفاذ بعض الموارد غير قابلة للتجديد.
- تؤدي التجارة الخارجية أحيانا إلى القضاء عل بعض الصناعات الداخلية وإلى المنافسة، وإلى إدخال بعض الإضطرابات في المؤسسات والهياكل الإقتصادية الداخلية وكذلك في الأوضاع الإجتماعية والسياسية.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية والأهمية النسبية لها:

1- أهمية التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية دورا مهما في معظم الإقتصاديات الدولية،حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحيوية والمهمة في أي مجتمع(إقتصاد) من المجتمعات، سواء كان هذا المجتمع متقدما أو ناميا،ويمكن من خلال نشاط الإستيراد توفير ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا وفي نفس الوقت يمكن التخلص من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثرهاته النشاطات(الإستيراد والتصدير)على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج والدخل والعمالة) وعلى الأسواق المالية والنقدية (أسوق النقود والصرف الأجنبي)[3].

وتكمن أهمية التجارة الخارجية لدول العالم في توفير للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لايمكن إنتاجها محليا، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا،وبهذا تتيح التجارة الخارجية لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات ومن ثم تسهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم[1]، فالتجارة الخارجية تعمل على ربط الدول مع بعضها البعض وتساعد في توسيع القدرة التسويقية وهذا عن طريق خلق أسواق جديدة لمنتوجات الدول المختلفة وبهذا يتوسع مجال الإختيارات المتعلقة بمجالات الإستهلاك والإستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

ويعتبر قطاع التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على

(3) طالب محمد عوض ، مرجع سابق ، ص 14.
(1) محمد أحمد السريتي، مرجع سابق ، ص12.

التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها على الإستيراد[2] ، وهذا كله ينعكس على رصيد الدولة من العملات الأجنبية ويؤثر بدوره على الميزان التجاري.

تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى ويرجع هذا الإختلاف حسب مستوى التقدم الإقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج فيها فتزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول الصغرى بسبب الإمكانيات المادية والبشرية المحدودة والمساحات الصغيرة حيث يقل عناصر الإنتاج فيها، فتلجأ هذه الدول إلى إنتاج عدد قليل أو عدد معين من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج في إستيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها كما تقل أهمية التجارة الخارجية في الدول الكبرى وهذا راجع لمساحاتها الواسعة جغرافيا ووفرة العديد من عناصر الإنتاج فيها بالإضافة إلى إمكانياتها الكبيرة فتتمكن هذه الدول من إنتاج الجانب الأكبر من إحتياطاتها محليا وتختلف أهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى حسب السياسة التجارية التي تعتمدها الدولة تجاه العالم الخارجي، فهناك دول تطبق سياسة الحماية فهي بذلك تقلل من حجم تجارتها الخارجية عكس الدول التي تطبق سياسة الحرية التجارية فيزيد حجم تجارتها الدولية مع العالم الخارجي، حيث ساهمت إتفاقيات تحرير التجارة الخارجية والإقليمية بشكل كبير من زيادة درجة الترابط بين دول العالم والزيادة في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول، فأهم خصائص التجارة الدولية هو إمكانية كسب جميع الدول من التجارة دون أن يخسر أحد وذلك لما تتركه من أثار إيجابية على الكفاءة إقتصادية و الرفاه الإقتصادي[3].

كما يمكن قياس أهمية التجارة الخارجية لدولة ما بنسبة تجارتها الخارجية(الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تقل هذه النسبة في الدول المتقدمة كبير الحجم مثل ألمانيا وفرنسا فتتراوح هاته النسب بين 20% و 35% وفي الدول المتقدمة صغيرة الحجم مثل بلجيكا والدنمارك والسويد تتراوح هاته النسب بين 45% و70% بينما تصل هاته النسبة إلى مستوى أدنى في أكبر دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية وتصل إلى 10%، لكن في الدول النامية مثل مصر والهند لا تستطيع إنتاج سوى عدد قليل من السلع والخدمات محليا حيث تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي خاصة فيما يتعلق بالسلع الإنتاجية (الآلات والمعدات والسيارات) وتكتفي هذه الدول(الدول النامية) بتصدير بعض المواد الخام.

2- الأهمية النسبية للتجارة الخارجية:

يتطلب توضيح الأهمية النسبية للتجارة الخارجية دراسة الإحصاءات المقدمة من خلالها، حيث يمكن

---

[2] رشاد العصار، حسام داود، عليان الشريف، مصطفى سلان، مرجع سابق، ص13.

[3] طالب محمد عوض ، مرجع سابق ، ص 14.

التعرف على إحصاءات التجارة الخارجية من خلال نشرات ودوريات إحصاءات التجارة الخارجية التي تنظم حركة الصادرات والواردات في أي دولة من دول العالم، وتتضمن هاته الإحصاءات في الغالب البيانات والمعلومات التالية[1]:

* الكميات المستوردة والمصدرة من السلع والسلع التي يعاد تصديرها والسلع العابرة وتقدر هذه الكميات

في العادة بالطن وفقا لوزنها الأساسي.

* أسعار السلع المصدرة والمستوردة والسلع التي يعاد تصديرها، والسلع العابرة وتقدر هذه السلع بالعملة المحلية للدولة عند دخولها إليها أو خروجها منها.

* تدعى الدولة أو البلد الذي صدرت منه السلع بإسم "بلد المنشأ" أي بلد منشأ السلعة، وقد لا يكون هذا البلد الذي صدر السلعة هو منتجها الأول وإنما قد جاءت السلعة عن طريقه، ويدعى هذا البلد بإسم "مصدر السلعة" أما البلد الذي يستقبل السلعة أي البلد الذي يستوردها فيدعى بإسم "وجهة السلعة".

* التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية بالنسبة للدولة مع الدول الأخرى وبشكل خاص تلك الدول الي ترتبط معها بروابط وعلاقات خاصة.

* الطبيعة الأساسية للسلع المصدرة والمستوردة، ويمكن أن تتبع الدول في هذه الحالة طرقا وأساليب مختلفة لتحديد هذه الطبيعة الهامة.

ولقياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية ودرجة مساهمتها في الإقتصاد الوطني نتبع الوسائل التالية:

(أ)- نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

ويتبين هنا متوسط مايحصل عليه الفرد الواحد من مجموع تجارة الدولة الخارجية ويحسب نصيب الفرد من التجارة الخارجية وفق المعادلة التالية:

نصيب الفرد الواحد = (قيمة الصادرات + الواردات)/ عدد السكان

وتوضح هذه المعادلة مدى مساهمة التجارة الخارجية في حياة الفرد ومن خلالها أيضا يمكننا المقارنة بين متوسطات نصيب الفرد في الدول المختلفة.

(ب)- متوسط الميل للإستيراد :

[1] رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، الجزء الأول ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2000. ص 34 .

متوسط الميل الإستيراد = (قيمة الواردات)/ (قيمة الدخل الوطني) X 100

وتوضح هذه المعادلة مدى إعتماد الدولة على وارداتها أي مدى إعتمادها على الإنتاج الدولي أو العالمي الذي يزودها بسلع إنتاج والإستهلاك التي تنقصها ومنه إستنتاج مدى تبعية الإنتاج الوطني في الدولة للإنتاج الدولي وهذا على إعتبار أن الواردات تشترى بجزء من الدخل الوطني للدولة أي تلك النسبة التي تقطع من الدخل القومي للشراء من الخارج فكلما كانت هذه النسبة منخفضة وقليلة كانت نسبة إعتماد الدولة على وارداتها قليلا أيضا، ويمكن أن نشير هنا أنه إذا كانت دولة ما متوسط ميل الإستيراد فيها مرتفعا 60% أو 70% مثلا فهي دولة تعتمد على الواردات بشكل كبير وعندئذ لا يمكن أن يكون ذلك دليلا قاطعا على فقرها أو غناها، حيث إذا كانت دولتان لهما نفس متوسط ميل الإستيراد وهو في مستوى مرتفع فالدولة الأولى لكثرة وارداتها والثانية لضآلة دخلها، إن متوسط الميل للإستيراد يدل على مدى مساهمة الإنتاج العالمي في تكملة الإنتاج الوطني.

(ج)- نسبة التبادل :

تحسب هذه النسبة من المعادلة التالية:

نسبة التبادل = (مستوى أسعار الصادرات)/(مستوى أسعار الواردات)

وتحسب أيضا عن طريق الرقم القياسي لأسعار الصادرات والواردات

نسبة التبادل = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات)/(الرقم القياسي لأسعار الواردات)

فتفيد هاته المعادلة في توضيح العلاقة الأساسية بين الصادرات والواردات ومدى تأثير الصادرات على الواردات وتحديد كيفية تأثير كل وحدة من السلع المستوردة مقابل كل وحدة من السلع المصدرة وبما أن الدولة وهو الأصل أنها تشتري بثمن مبيعاتها أي أنها تدفع ثمن الواردات من ثمن الصادرات ومنه يجب أن نقارن مستوى أسعار الصادرات بمستوى أسعار الواردات حيث تؤدي هذه النتيجة إلى نسبة التبادل بينهما كما أن هذه النسبة تدل على مقدار القوة الشرائية للدولة بالنسبة للخارج فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح أي أسعار الصادرات أقل من أسعار الواردات فيكون هذا في غير صالح للدولة أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح أي أسعار الصادرات أكبر من أسعار الواردات فيكون هذا في صالح الدولة.

المطلب الثالث: أهداف التجارة الخارجية ودورها:

1- الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية:

إن أهم الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية تتمثل فيمايلي:

أ- الإستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة وتقديم دخول إضافية وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح حيث أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة وهذا بإعتبار أن مستوى الناتج القومي يتأثر بمستوى التصدير ففي الحالة التي يكون فيها التصدير ضعيفا يؤدي هذا إلى الخسارة في الناتج القومي والتخفيض في مساهمته في الدولة وزيادة البطالة وتدهور في مستوى معيشة الأفراد، أما إذا كان مستوى التصدير كبيرا فهذا يؤدي إلى الزيادة في الناتج القومي وبالتالي إرتفاع مستوى العمالة والتي يترتب عنها دخول إضافية وتوفير السلع الضروريةوالأساسية.

ب- القيام بإستيراد السلع الضرورية غير المتواجدة في الدولة المستوردة، حيث ولعدة عوامل هناك بعض السلع لا يتم إنتاجها محليا مثل الآلات والتجهيزات الضرورية الضرورية لبناء مصنع ما وبالتالي يمكن توفير من خلال عمليات التجارة الخارجية (عملية الإستيراد) عدد من فرص العمل وهذا يؤدي إلى المساهمة في عمليات التصدير وزيادة الدخول والناتج القومي.

ج- إحلال الواردات ويتوقف هذا الهدف عى عامل مهم جدا وهو عامل التكلفة، فإذا كانت بعض السلع المنتجة محليا والتي تكون تكاليف إنتاجها أعلى من تكاليف إستيرادها هنا تلعب الإجراءات الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال من خلال سياسة إحلال الواردات وهذا ما نلاحظه غالبا في الدول أو البلدان النامية، أما إذا كانت تكاليف إنتاج السلع المحلية أقل من تكاليف إستيرادها فيمكن أن يساعد في ترويج السياسة التجارية وهنا يمكن القيام بعمليات التصدير الهامة.

د- نقل التقنيات والتكنولوجيات الضرورية والأساسية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية والمنشآت القاعدية للدولة وتغيير سياستها العامة.

ه- الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات حيث تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في التضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

و- الإتجاه نحو العولمة وعولمة الأسواق العالمية، وهنا نرى أثر حرية التبادل التجاري في ظل منظمة التجارة العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال وخصخصة قطاعات الدولة وإلغاء دورها الإقتصادي وهو ما تقوم به العولمة في فرض إقتصاد السوق.

ي- دراسة موازين المدفوعات للدول ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الإختلاف والتوازن في موازين المدفوعات ودراسة السياسة التجارية المتبعة من قبل الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية والحرية أو غير ذلك، كما تهدف التجارة الخارجية إلى دراسة التكتلات الإقتصادية الدولية وسماتها المميزة.

2- الدور الهام للتجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية دورا مهما في مختلف المجالات، الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وحتى العسكري الدولة، فمن خلال هذا الدور يمكن تحديد الملامح الأساسية للدولة وسياستها الخارجية تجاه الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام في المجالات التالية:

1- في المجال الإقتصادي :

تسعى التجارة الخارجية في هذا المجال إلى تحقيق مايلي:

* نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصاديات المتينة وتعزيز عمليات التنمية الشاملة.

* القيام بالتحولات الضرورية والهامة في الإقتصاد الوطنيوفي تحريك وتخصص عوامل الإنتاج.

* زيادة الإنتاجية والدخل وتحقيق فوائض جديدة في الإنتاج يمكن إستخدامها للقيام بإستثمارات.

* القيام بتصدير الفوائض من الإنتاج والإستفادة من ذلك في تعزيز ميزانية القطاع الأجنبي.

* تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

2- في المجال الإجتماعي :

وتسعى التجارة الخارجية في هذا المجال إلى تحقيق مايلي:

* تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الإجتماعية الناتجة عن التغيير في البيئة الإقتصادية.

* الإرتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

* إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقانات والمعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا.

* التأثير المتزايد للتجارة الخارجية في حياتنا اليومية.

2- في المجال السياسي:

وفي هذا المجال تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيق مايلي:

* تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال إستيراد أفضل وأحسن ماتوصل إليه العلم والتكنولوجيا.

* إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول لأخرى المتعامل معها.

* العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد إستفادت من التكنولوجيات ومسالك التجارة الدولية العابرة للحدود، وأصبحت ظاهرة العولمة قادرة على إسقاط نظم سياسية بأكملها.

3- في المجال العسكري:

تساهم التجارة الخارجية في هذا المجال من خلال إستيراد وتصدير الأسلحة والمعدات والتجهيزات الحربية حيث كان للحربين العالميتين الأولى والثانية السبب في إنتشار الصناعة في بعض الدول، وكانت الدول القديمة في ميدان الصناعة تعمل بكل طاقاتها وإمكاناتها نحو الإنتاج الحربي وهذا سمح للصناعات الناشئة خارج أوربا وأمريكا الشمالية لأن تتطور خلال الحرب بسبب التوقف النسبي للتجارة الخارجية وزوال المنافسة الأجنبية، لكن وبعد الحرب لعالمية عادت التجارة إلى سابق عهده وعادت المنافسة الأجنبية أيضا،ومنها قامت الكثير من الدول بحماية صناعاتها الناشئة من خلال فرض الرسوم الجمركية المرتفعة أو منع إستيراد بعض السلع بشكل كامل بهدف التقليل المنافسة من قبل السلع الأجنبية.

المطلب الرابع : السياسات التجارة الخارجية :

من المألوف أن يقسم الاقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين :سياسة حرية التجارة و سياسة الحماية؛ فالأولى تشير إلى عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية؛ أما الثانية فهي على العكس من سابقتها حيث تستخدم الدولة نفوذها و صلاحياتها في التأثير على اتجاه المبادلات الدولية و على حجمها او
على طريقة تسوية المعاملات التجارية أو على هذه العناصر سويا و في آن واحد . وعليه فانه يوجد نوعان رئيسيان من السياسات التجارية هما سياسة الحرية التجارية و سياسة الحماية التجارية.

1- سياسة التقييد التجارة الخارجية :

تسمى أيضا سياسة الحماية أو التدخل الحكومي في التجارة الخارجية، و ذلك لتعاظم دور الحكومة في تنظيم قطاع التجارة الخارجية.

أ- مفهوم سياسة التقييد التجارة الخارجية:

لا ينكر أنصار مذهب الحماية الجمركية (التدخل) ما لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي و تقسيم العمل و أن التجارة تقوم على أساس وجود فروق نسبية في تكاليف الإنتاج ما بين دولة و أخرى . إلا أنهم يرون أن هناك أهدافا ذات أهمية خاصة للمجتمع يتعين العمل على تحقيقها و لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل و التخصص الدولي . فسياسة تقييد التجارة الخارجية هي تلك السياسة التجارية التي تنتهجها الدولة لفرض قيود على حركة التبادل التجاري للدولة مع الخارج، من خلال تدخل الدولة لغرض التأثير على حجم التبادل التجاري و غالبا ما يكون هذا التقييد يهدف إلى تخفيض واردات الدولة من الخارج.

ب- مبررات و أهداف سياسة التقييد التجارة الخارجية:

" للدول التي تنتهج سياسة الحماية أو تقييد التجارة الخارجية عدة حجج ومبررات و هي:

- ✓ حماية الصناعات الناشئة معنى هذه الحجة هو أن بعض الصناعات في مراحلها الأولى تتميز

بنفقات إنتاج مرتفعة، و منتجاتها لا تتمتع بالقدرات التنافسية أمام المنتجات الأجنبية مما يجعلها غير قادرة على الصمود أمامها، و منه تعمد الدولة إلى التدخل في قطاع التجارة الخارجية عن طريق وضع قيود على دخول السلع المنافسة إلى إقليمها حتى تحمي صناعاتها الناشئة من اجتياح السلع الأجنبية المنافسة الأسواقها الدول النامية هي التي تتميز صناعاتها بهاته الخاصية التي عادت ما

تلجأ إلى حمايتها.

- ✓ معالجة البطالة و الاستفادة من العمالة الرخيصة :يرى أنصار سياسة تقييد التجارة الخارجية أن هذه

السياسة كفيلة بالقضاء على البطالة، ذلك عند وضع حواجز أمام دخول المنتجات الأجنبية المنافسة . ما يترتب عن ذلك زيادة الطلب على المنتجات المحلية التي تنتجها المصانع المحلية و التي توظف

عمالة محلية و هذا يؤدي إلى الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة، خلق مناصب أخرى. و تحقيق إيرادات حكومية : إن الكثير من البلدان و خاصة النامية منها تعاني عجزا في الموارد المالية

اللازمة لتمويل خزينتها، لهذا تلجأ إلى فرض ضرائب على عمليات الاستيراد و التصدير من أجل سد العجز المالي و تحقيق إيرادات حكومية، يمتاز هذا المصدر بسهولة الجباية و انخفاض نفقات التحصيل .

- ✓ حجج غير اقتصادية منها ما يكون خاصا بأمن الدولة و حمايتها على الصعيد الداخلي و الخارجي

مثل إنتاج السلع الأساسية وقت الحروب، لذلك تتبنى الدولة سياسات معينة لتحقيق هذا الغرض .وهذا يعني أن هناك أسباب أخرى غير اقتصادية لتبني سياسة تقييد التجارة الخارجية، كالأمن القومي و الصناعات الإستراتيجية، المحافظة الاستقرار الاجتماعي من خلال المحافظة على مناصب شغل
الأفراد[1]."

2- سياسة تحرير التجارة الخارجية:

- **تعريفها** : " تعرف سياسة تحرير التجارة بانها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل

في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى . من هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات ام واردات.
يعتمد أنصار هذا المذهب على مجموعة من الحجج تتمثل في ما يلي:
أ- الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج : حيث تسمح حرية التجارة بأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الإنتاج المناسبة لإنتاج هذه السلعة ، مما يسمح بزيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة، حسن استغلال موارد الدولة، وبالتالي فإن هذا التخصص سيمكن كل دولة من الحصول على مكسب من التجارة الدولية عند تبادل السلع لم يكن ليتحقق لو أنتجت كل دولة نفس السلعتين محل التبادل، يرجع ذلك إلى أن تقييد التجارة يؤدي إلى تخصيص بعض موارد الدولة في إنتاج سلع كان الأفضل لها نظرا لضعف إنتاجها فيها أن تستوردها من الخارج مقابل بيع منتجات تملك فيها ميزة ارتفاع الإنتاجية.
ب- زيادة التنافسية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات التجارية، هذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد ، حيث أن تحرير التجارة يؤدي إلى دفع المنتجين المحليين على رفع كفاءة منتجاتهم وذلك لزيادة حجم المنافسة الأجنبية. فالمصدرون لا يمكنهم التصدير إذا لم تكن لهم قدرة على منافسة السلع الأجنبية المماثلة والمنتجون المحليون يتحتم عليهم الاقتراب من التكاليف العالمية لكي تكون منتجاتهم قادرة على منافسة الواردات، هذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين على استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة. أما بالنسبة للمستهلكين فتحول المنافسة دون قيام الاحتكارات ويعتمد التوسع في حجم المشروعات على اتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة، يتحقق خفض النفقة وبالتالي خفض الأثمان لصالح المستهلكين نتيجة الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير .
ت- الحد من قيام الاحتكارات: يرى البعض أن حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة مما لو كنا في حالة الحماية، فإذا وجدت الحماية فإن كثيرا

[1] بالحبيب عبد الكامل ، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، تخصص التجارة الدولية ،جامعة غرداية، 2011 ،ص 9 ص 20ص 21

من المشروعات التي لا تتمتع بأي كفاءة تذكر تصبح في وضع احتكاري يمكنها من أن ترفع من مستوى أسعار سلعها وأن تقلل من
كميات الإنتاج، وأن تبيع منتجاتها إلى المستهلكين مهما ساعت جودتها، وبالتالي يعمل الاحتكار على الإسراف في استخدام الموارد واستغلال المستهلك، مما يسبب إضرار بالاقتصاد الوطني، أما حرية التجارة فإنها تمنع من قيام الاحتكارات في الداخل إذ يستطيع المستهلك أن يدافع عن نفسه بشراء السلع الأجنبية.[2]

ث- المساعدة على الإنتاج الكبير: يرى أنصار الحرية التجارية أنه لو سادت سياسة التجارة الحرة بين الدول لساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى الحجوم المثلى، وأساس هذه الحجة يتلخص في أنه قد لا تتمكن بعضا لمشروعات الإنتاجية في كثير من الدول الصغيرة أن تصل إلى أحجامها المثلى بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، ومن هنا فهي لا تستطيع تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن فالدولة التي تغلق أبوابها إزاء للمنافسة الأجنبية أو التي تعتمد على تشجيع صناعتها المحلية بمنع أو تقييد دخول السلع المماثلة الواردة من الخارج قد تسئ إلى اقتصادها الوطني بوجه عام لأنها تساعد على بقاء مشروعاتها بعيدة عن الأحجام المثلى وتنتج بنفقات بعيدة عن النفقات التي تنتجها المشروعات ذات الحجم الأمثل.

من خلال المبحث الأول قمنا باعطاء فكرة عن ماهية التجارة الخارجية و أهميتها في تطوير اقتصاد الدول مع اظهار سياساتها المتمثلة في سياسة الحماية و سياسة الحرية.

في ما يلي سنقوم بالتطرق إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية و شروط نجاحها مع دراسة عامة حول الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GAT (نشاتها ، اهدافها ومبادئها ،و أهم الجولات) و المنظمة العالمية للتجارة OMC .

المبحث الثاني : تحرير التجارة الخارجية و دور المنظمة العالمية للتجارة

سنتناول في هذا المبحث مفهوم تحرير التجارة الخارجية و الأهداف المرجوة من هذه العملية ، إضافة إلى الشروط توافرها لتحقيق الأهداف المتوافرة و دور المنظمة العالمية في تحرير التجارة الخارجية .

المطلب الأول :ماهية تحرير التجارة الخارجية و الهدف منها:

1- تعريف تحرير التجارة الخارجية:

- " تعرف عملية تحرير التجارة الخارجية بأنها هي جملة الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام
التجارة الخارجية إلى تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات، و

[2] ابن البار امحمد، دراسة العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي ، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ،2012، ص 30ص 31.

هي عملية تستغرق وقتا طويلا"[3].

- " تحرير التجارة الخارجية هو مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تعمل على إزالة أو

تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية و غير الكمية التعريفية وغير التعريفية على تدفقات

التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة".[4]

- أي أن عملية تحرير التجارة الخارجية هي تحييد نظام التجارة الخارجية في الدولة عن طريق اتخاذ

مجموعة إجراءات و تدابير، حيث إن ذلك يؤدي إلى عدم تدخل الدولة في نشاط التجارة الخارجية سواء من ناحية الصادرات أو الواردات، و ذلك يعني إعطاء حرية مطلقة للتجارة الخارجية و عدم تقييدها

بأي من أدوات السياسة التجارية .

- و تحرير التجارة الخارجية يستغرق وقتا طويلا نظرا إلى أن الإجراءات تتطلب وقتا لإعدادها و سن

قوانينها و تطبيقها على ارض الواقع، دون إغفال الارتباط الوثيق لقطاع التجارة الخارجية بكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، أي أن ذلك يتطلب إعداد كل القطاعات حتى لا تكون نتائج سلبية على بعضها، كالصناعات الناشئة مثلا و التي قد لا تكون في مستوى التنافسية للسلع الأجنبية مما قد يؤدي

إلى القضاء عليها في حالة فتح السوق المحلي.

2- أهداف تحرير التجارة الخارجية:

أ- رفع معدلات نمو الإنتاج و تحسينه:" فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين. فمن ناحية مستوى الإنتاجية، تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا و فعالية سعيا وراء زيادة الناتج و خفض النفقة[5] ". أو تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين و يسعى كل منتج إلى تحسين و تطوير طرق الإنتاج و إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج و خفض التكلفة و طرح السلع بأسعار منخفضة" .[6]

فمناخ المنافسة الذي تخلقه حرية التجارة يجعل الدول تتبنى عملية تحرير التجارة الخارجية، من أجل الاستفادة من المزايا التي يضفيها على الجهاز الإنتاجي من ضرورة رفع مستوى

---

[3] عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ،ص249

[4] عبد المطلب عبد الحميد، الظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص412

[5] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،2004 ،ص 280 ص 281

[6] علي عبد الفتاح أبو الشرارة، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، الأردن ،2007 ،ص357

تكوين اليد العاملة و الآلات المتطورة، إضافة إلى استقدام ما ينقص لتطوير الجهاز الإنتاجي من الخارج عن طريق الاستيراد.

ب -استغلال وفرات الحجم: "و من الأسباب التي تؤدي بالدول إلى تبني عملية تحرير التجارة الخارجية محاولة الاستفادة من وفرات الحجم و اتساع السوق الدولية. فإزاء اتساع السوق تزداد احتمالات التسويق و يرتفع مستوى الطلب و عندئذ يمكن للمشروعات الصغيرة، المتفوقة و المتخصصة أن تتحول إلى المشروعات الكبيرة و تستفيد من وفرات الحجم و اقتصاديات السوق و تخفيض التكاليف و زيادة الإنتاج"[7].

فعند رفع القيود أمام حركة السلع يتم إتاحة الفرصة لتصريف المنتجات إلى الخارج، مما يجعل المؤسسات الإنتاجية توظف كافة قدراتها الإنتاجية مع الاستفادة من خفض التكلفة، مما يؤدي إلى مداخيل و أرباح اكبر للمؤسسة و الدولة على حد سواء، هذا يساهم في تمويل خزينة الدولة و زيادة التوظيف.

رفع معدلات التصدير:" عند تخصص الدول بإنتاج السلع و الخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الأخرى في ذلك، و هو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج فيها، و تقوم بالتالي بالتخصص في إنتاجها و تصديرها إلى الخارج".[8]

فرفع معدلات التصدير: يستند على مبدأ التخصص الدولي في الإنتاج، فتحرير التجارة الخارجية تتبناه الدول من أجل فتح منافذ لسلعها المحلية و اختراق الأسواق الدولية. مما يرفع معدلات تصديرها و حجم صادراتها إلى الخارج. هذا من أجل تحقيق عوائد لتمويل عمليات الاستيراد و توفير العملة الصعبة، أيضا من أجل توفير السيولة لخزينة الدولة للقيام بمهامها و التي منها تمويل التنمية الاقتصادية.

3- شروط نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية:

او لكي تنجح عملية تحرير التجارة الخارجية و تحقق أهدافها هناك مجموعة شروط يجب توفيرها، و هي:

- وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة. - أن تكون السياسات الاقتصادية الأخرى تعمل في نفس اتجاه التحرير و دعمه.

- توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري.

من اجل تحرير التجارة الخارجية يجب أن تكون ضمن سياسة اقتصادية كلية سليمة أي متكاملة تأخذ بالحسبان كل المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة، كأسعار السلع و الأثر على البطالة، إضافة إلى ذلك يجب أن تعكس عملية تحرير التجارة الاتجاه العام للنظام الاقتصادي السائد في الدولة، معنى ذلك أنه يجب أن

---

[7] مصطفى رشيدي شيحة، الاسواق المالية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،ص 161

[8] فليح حسين خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ،2004 ،ص 31.

تكون كل القطاعات تتجه نحو التحرير فمثلا لو كان قطاع التجارة الخارجية يتجه نحو التحرير و في نفس الوقت تسعى الدولة إلى تقييد حرية مبادلات العملة فإن هذا التعارض من شأنه أن يقوض من إمكانيات تحقيق السياسة على ارض الواقع.

إضافة إلى ذلك يجب توفر بيئة عالمية تشجع على تحرير التجارة الخارجية؛ من خلال التزام الدول بتحرير تجارتها تجاه البعض، فأي دولة تحرر تجارتها باتجاه دولة أخرى يجب أن يقابل ذلك تحرير مماثل[9] "

المطلب الثاني :دور المنظمة العالمية للتجارة OMC في تحرير التجارة الخارجية :

في هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم و نشأة الجات GATT و أهم مبادئها بالإضافة إلى ماهية المنظمة العالمية للتجارة . OMC

1-المنظمة العالمية للتجارة :OMC

1-1 مفهوم المنظمة العالمية للتجارة OMC :

" نصت الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة الأروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف على اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية على أن تكون هناك فترة تعايش مشترك بين المنظمة الجديدة و الجات 1947 يمتد من عدة شهور إلى سنتين على أقصى تقدير؛ ذلك من اجل إتاحة الفرصة لكل الأطراف المتعاقدة في الجات 1947 للانضمام الى المنظمة.

تعتبر منظمة التجارة العالمية جهازا دائما للتفاوض يضع إطارا مؤسسيا لإجراء المفاوضات التجارية بين الأعضاء . فيما يتعلق بالاتفاقات و الوثائق القانونية التي تخضع لإشرافها ، تغطي التجارة في السلع و الخدمات و إجراءات الاستثمار و الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورجواي ، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالنواحي الإجرائية و طبيعة عمل المنظمة و الإطار التنظيمي النشاط التجارة الدولية . هي بذلك تختلف عن دورات التفاوض السابقة التي كانت تجتمع و تنفض بعد أن تسفر عن اتفاقات مرحلية لتبادل بعض التخفيضات الجمركية او الاتفاق على بعض قواعد الإدارة شئون التجارة العالمية . من ثم فان الجهاز الجديد له أمانات دائمة و إدارة و مقر و لجان تجتمع دوريا .

و تعد المنظمة الجهاز المسئول عن إتمام المفاوضات المستقبلية في عدد من المجالات التي تم تضمينها في الاتفاقيات المبرمة فيما يعرف باسم جدول العمل المستقبلي او جدول العمل المتضمن في الاتفاقيات

.[10] Built-in- Agenda(BIA)

2-1 أهداف و مهام المنظمة العالمية للتجارة :OMC

1- أهداف المنظمة العالمية للتجارة OMC :

[9] بالحبيب عبد الكامل، مرجع سبق ذكره، ص44. 2 حسين عمر، الجات و الخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2001، ص 12.

[10] محمد توفيق عبد المجيد ، العولمة و التكتلات الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع ، الإسكندرية، 2013 ، ص 56 ص57

إن للمنظمة العالمية للتجارة هدفا رئيسا تسعى لتحقيقه والمتمثل في تحرير التجارة الدولية، أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية ، وفي هذا الإطار تسعى هذه المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

• **إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية** : ويتم ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى أو
ناد من أجل البحث في شتى الأمور التجارية ، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات دائمة ، خاصة وأن المؤتمر الوزاري يجتمع مرة كل سنتين على الأقل. هو ما يسمح للدول بطرح إنشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

• **تحقيق التنمية :** تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية لجميع الدول ، خاصة الدول النامية التي تزيد نسبة عدد أعضائها في المنظمة عن 75% من مجموع الدول الأعضاء ، بحيث تمنح المنظمة لهذه الدول و معاملة تفضيلية خاصة ، فتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها ، وتعفي الدول الأقل نموا من بعض أحكام إتفاقيات منظمة التجارة العالمية

•**حل المنازعات بين الدول الأعضاء :** لم يكن الاطار المنظم للجات كافيا لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الإختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أوروغواي نظرا الكثرتها وتشعبها، بسبب هاته المشاكل كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

• **إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء:** تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية

بين الدول ، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والإبتكارات ، لذلك تفرض معظم إتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية والأحكام

ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية.

• **تقوية الإقتصاد العالمي :** وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود ، تسهيل الوصول إلى

الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الإقتصادية والإستغلال الأمثل لها، مما

يسمح برفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء.

2- مهام المنظمة العالمية للتجارة OMC:

" تضمنت نتائج جولة أوروغواي الإتفاق

على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تتولى المهام التالية:

و الإشراف على تنفيذ الإتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

• تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل المعلقة وبعض
الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة أوروغواي ، فضلا عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام. الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقات التجارية الدولية ، طبقا
للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة أوروغواي.

• متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد ، بما
يضمن إتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

• التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، من أجل تأمين المزيد من التناسق والترابط في
مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة[11]"
.

3- الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة OMC:

ان طلب انضمام أي دولة للمنظمة العالمية للتجارة يجب أن يلبي شروط معينة و يمر بمراحل و اجراءات محددة ، يجب تستكمل لقبوله.

3-1 شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC:

تنقسم شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى شروط موضوعية وأخرى شكلية :

- **الشروط الموضوعية :"** على الدولة التي تريد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

✓ أن توافق على الإعلان النهائي لجولة الأورجواي الذي صدر في مراكش في 15 أفريل 1994، وهذا
يعني الموافقة على الاتفاقيات الملحقة به.

[11] ابن عيسي شافية، آثار و التحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ،2011 ، ص 28 ص 29 .

- ✓ تكييف التشريعات الداخلية وفقا لقانون المنظمة وقواعدها التجارية.
- ✓ عدم التمييز بين الدول في المعاملات التجارية.
- ✓ فتح أسواقها أمام التجارة العالمية.
- ✓ تقديم تنازلات تجارية بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية أو تخفيض رسومها الجمركية.

- **الشروط الشكلية :** تتمثل الشروط الشكلية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في الإجراءات التالية:

- ✓ تقديم طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة، يوزع على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة.
- ✓ يقوم بعدها المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب وتحويله إلى لجنة مجموعة عمل تكلف بدراسة

مدى مطابقة الشروط وتوفرها لدي مقدم طلب الانضمام.

- ✓ الدخول في مفاوضات شاقة والالتزام بقبول جميع شروط المنظمة.
- ✓ يتم قبول الانضمام خلال المؤتمر الوزاري الذي يعقد آل سنتين وذلك بعد موافقة أغلبية الأعضاء

التي تتمثل في ثلثي أعضاء المنظمة على الأقل[12] .

2-3إجراءات التقديم :

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حاليا يعد عملية طويلة الأمد نسبيا و تتطلب بذل الكثير من الجهد، لأنه يخضع للكثير من الشروط و الإجراءات المفاوضات المتتالية على كل دولة التقيد بها .

و يعتبر الحصول على العضوية بمثابة عملية تفاوضية بين الحكومة طالبة الانضمام و الدول الأعضاء في المنظمة. عادة تبدأ هذه العملية بإعطاء المتقدم لطلب الانضمام صفة مراقب" و يسمح هذا الإجراء للمرشحين للعضوية بالتعرف على شؤون المنظمة من ممارسات و كيفية مراجعة السياسات و غير ذلك.

و إجراءات الحصول على العضوية في منظمة التجارة العالمية هي كما يلي :

- ❖ تقدم الدولة الراغبة في الانضمام طلبا رسميا إلى المدير العالم للمنظمة تكشف فيه عن رغبتها، و

بعدئذ يرسل هذا الطلب إلى كل الدول الأعضاء في المنظمة.

- ❖ تقديم تقرير عن الوضع الاقتصادي للدولة طالبة العضوية و بيان بالسياسات الاقتصادية و التجارية

المتبعة و ذلك في شتى القطاعات الاقتصادية.

[12] بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 131 ص 133

- ❖ يتم تشكيل فريق عمل داخل منظمة التجارة العالمية، مهمته بدء عملية التقييم و تقصي الحقائق، و يدعى كل أعضاء المنظمة إلى المشاركة في فريق العمل، و عادة ما يتم تشكيل الفريق من الدول صاحبة أكبر المصالح مع الدولة المعنية. و فريق العمل هذا يدرس كل الجوانب المتعلقة بسياسة التجارة الخارجية للدولة من هياكل التعريفة الجمركية و القوانين و اللوائح المنظمة لقطاع التجارة الخارجية للسلع و الخدمات. إضافة إلى حقوق الملكية الفكرية، و نظام الصرف المتبع و المؤشرات الاقتصادية التي تتميز بها الدولة.
- ❖ يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة البيانات التي تقدمها لهم الدولة طالبة العضوية، لكي يتمكنوا من

تقرير ما إذا كانت القوانين و السياسات في البلد المعني تتوافق و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

- ❖ بعد مراجعة البيانات يقدم فريق العمل للدولة طالبة العضوية أسئلة مكتوبة و ملاحظات. و تستمر

هذه العملية حتى يتوصل فريق العمل إلى فهم كامل و رؤية واضحة لنظام التجارة الخارجة الساري في البلد طالب العضوية.

- ❖ إجراء مفاوضات بين المنظمة و الدولة الراغبة في العضوية يتم فيها تحديد مجالات تحرير التجارة

التي ستلتزم بها الدولة وفقا لمستوى النمو الاقتصادي بها و ليست هناك فترة أو مدة زمنية محددة كأجل الانتهاء المفاوضات وقد تستمر لسنوات، لأن الغرض من هذه المفاوضات معرفة مدى مطابقة

قوانين الدولة المرشحة لمبادئ و اتفاقيات المنظمة.

- ❖ يتم توقيع تعهد أو اتفاق بين المنظمة و الدولة الراغبة في العضوية يحدد و يوضح الواجبات و

الالتزامات التي تلتزم بها الدولة في حال تم انضمامها إلى المنظمة.

القبول و المصادقة النهائية:

" من الممكن أن تكون عملية الحصول على عضوية في المنظمة العالمية للتجارة عملية طويلة من حيث الإجراءات و المدة الزمنية، خاصة بالنسبة للدول النامية، لأن توافق سياساتها الاقتصادية مع مبادئ المنظمة و أهدافها يتطلب منها إحداث تغييرات هيكلية كبيرة في اقتصادياتها من حيث السياسات و القوانين، و لأن اقتصادياتها تفتقد إلى المرونة المطلوبة من اجل فاعلية السياسات و ظهور نتائجها على ارض الواقع .

عند الانتهاء من تقصي الحقائق و المفاوضات مع الدولة طالبة العضوية في منظمة التجارة العالمية يرسل فريق العمل إلى المجلس العام للمنظمة "مسودة تقرير فريق العمل" مقرونة بمسنودة "بروتوكول الانضمام إلى عضوية المنظمة و هذا التقرير يحتوي على جميع

الاتفاقيات الجمركية وغير الجمركية و الاتفاقيات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق التي تم الاتفاق عليها في المفاوضات. و هذا من أجل البت في مصير عضوية الدولة.

إذا حصلت الدولة طالبة العضوية على ثلثي الأصوات يمكن لممثلها أن يوقع على بروتوكول الانضمام و يصبح الانضمام نافذا بعد 30 يوما من تاريخ التوقيع. بعد ذلك يتم المصادقة على البروتوكول من قبل السلطات الدستورية في الدولة طالبة العضوية و عند ذلك سوف تنطبق جميع الالتزامات تلقائيا و بالتساوي على جميع الدول الأعضاء في المنظمة .

و تجدر الإشارة إلى أن بإمكان الدولة الانسحاب من عضوية المنظمة العالمية للتجارة، و يصبح هذا الانسحاب ساري المفعول بعد 06 أشهر من تاريخ الإخطار الكتابي للمدير العام للمنظمة، و يسري هذا الانسحاب على جميع الاتفاقيات المبرمة في إطار المنظمة.[13]"

3-4الآثار الاقتصادية لانضمام الدول النامية للمنظمة العالمية للتجارة:

الانضمام الدول لهاته المنظمة آثار على اقتصادياتها يمكن تقسيمها إلى :

- الآثار الايجابية:

يمكن تلخيص الآثار الإيجابية للمنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية:

أ- انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية :

تشير الدراسة إلى أن تخفيف الحواجز الجمركية سيؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي، وبالتالي زيادة وا نتعاش حركة وحجم الإنتاج القومي في معظم دول العالم، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة التي تعاني في الوقت الراهن ركودا حادا، فالتقديرات الأولية تشير إلى زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو

300 مليار دولار نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية من خلال تنفيذ الاتفاقيات، فإذا ما كانت هذه التقديرات صحيحة، فإن هذا يعني أن تنشيط الاقتصاد العالمي وخروج الدول الصناعية من حالة الركود التي تعانيها

منذ بداية التسعينات سيعود بالفائدة على الدول النامية، حيث أن مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية يعتبر عاملا هاما في زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية فكلما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية.[14]

ب زيادة إمكانية نفاد صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة : يتم هذا من خلال الإجراءات التي خرجت بها الاتفاقيات التي تتيح إمكانيات أكبر لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة من خلال النفاد إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة تدريجيا مثل: الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من طرف الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجيها الزراعيين المحليين

2 والإلغاء التدريجي لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة[15] . ونجد أن الدول المتقدمة على الرغم من تخفيض القيود الجمركية على وارداتها طبقا لإلتزاماتها في

---

[13] بلحبيب عبد الكمال، مرجع سبق ذكره، ص 74 ص 75 ص 76.

[14] بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[15] مراد عبد الفتاح، شرح إتفاقيات الجات، دار الكتب والوثائق المصرية، مصر، 1996، ص506

الجات الا انها عادت إلى إستخدام الحواجز غير التعريفية من أهمها التقيد الإختياري للصادرات واجراءات الإغراق والرسوم المكافئة والذي إنعكس سلبا على صادرات الدول النامية (المتخلفة).

"من النتائج التي توصلت إليها المفاوضات في جولة الأوروغواي ستتيح وضعا نسبيا أفضل للدول النامية في النفاد إلى الأسواق العالمية، إلا أن الأمر الذي يثير قلق بعض هذه الدول هو عدم توصل الإتفاقية الأخيرة لآلية الحد من الإجراءات الرمادية التي كانت تستخدمها الدول المتقدمة الصناعية خلال الثمانينات وأوائل التسعينات لحماية إنتاجها المحلي والحد من صادرات الدول النامية . الإتفاقية أتاحت للدول النامية إمكانية إستخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة التي تستخدم من جانب الدول المتقدمة في الفترة الأخيرة ولذلك نجد أن أغلب الدول النامية أزالت الحواجز غير الجمركية على وارداتها لتصبح أكثر تحررا في سياساتها التجارية مقارنة مع الدول المتقدمة، وهذا نتيجة تطبيق برامج التكيف الذي إتبعته خلال السبعينات والثمانينات [16]

وقد حصلت الدول النامية على إلتزام من طرف الدول المتقدمة الصناعية بالسعي نحو التحرير التدريجي بإلغاء حصص التصدير خلال فترة تتراوح بين 6 و 10 سنوات، الأمر الذي يمكن الدول النامية من النفاد إلى أسواق الدول المتقدمة الصناعية.

ج- انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية :

أشارت الدراسة على أن الاتفاقية الأخيرة قد ضمت بعض البنود التي ستعمل على انتعاش الإنتاج المحلي ومنها:

• تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج

المحلي، يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن

التكلفة، ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج في تلك الدول.

• قد يكون إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض

المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة خاصة الحبوب، اللحوم ومنتجات الألبان، فارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجيا قد يؤدي إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا، وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية

على إنتاجها.

•كما أن تحرير التجارة في الخدمات سيتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في

[16] بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2001، ص213.

مجالات عديدة، مثل خدمات المكاتب الاستثمارية، فانخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية سيشجع
المكاتب الاستثمارية العالمية على الاستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهم محل الأجانب في إدارة تلك المكاتب.

د- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية :

"ولا شك أن اتفاقية الجات الأخيرة ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين دول العالم، وما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، فزيادة الكفاءة لها أهمية بالغة بالنسبة للمشروعات في الدول النامية حتى تستطيع الإحتفاظ بسوقها المحلية والحصول على حصة من الأسواق الخارجية، وهو ما يفرض على الدول النامية تكييف إقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الاقتصادي وفقا لتوجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما زال أمام السلطات الإقتصادية بالدول النامية الكثير من الإجراءات والتدابير التي ينبغي أن تتخذها في سبيل جعل وحداتها الإنتاجية أكثر كفاءة وقدرة على التنافس، الأمر الذي يعني أن عليها أن تستعد من الآن لهذا الموضوع.[17]""

, الاثار السلبية :

تتمثل الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية في مايلي :

• الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية، سيزيد من أسعار
الواردات الغذائية، وله بالتالي آثار ضارة على ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم .

• صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التي تكون بتكلفة أقل وجودة
أعلى وأفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة .

• تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة
الأمريكية تدريجيا، وهو ما يضعف تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية . .
قد يؤدي الإنخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو إزدياد عجز الموازنة العامة، أو زيادة
الضرائب، مما قد يزيد من تكاليف الإنتاج.

• تفرض الإتفاقية قيودا على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية
واضحة، مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات، مما يعمل على الحد من
زيادة صادراتها بمعدلات عالية.

[17] سليمان المندري ، السوق العربية في عصر العولمة، بدون طبعة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 211 ص215.

• الصعوبة الشديدة للدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات
التي تتضمن الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني، مما قد يؤدي إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية .
المكاتب الإستثمارية العالمية على الاستعانة بهم وتدريبهم واحلالهم محل الأجانب في إدارة تلك
المكاتب.

د- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية :

"ولا شك أن إتفاقية الجات الأخيرة ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين دول العالم، وما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، فزيادة الكفاءة لها أهمية بالغة بالنسبة للمشروعات في الدول النامية حتى تستطيع الإحتفاظ بسوقها المحلية والحصول على حصة من الأسواق الخارجية، وهو ما يفرض على الدول النامية تكييف إقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الإقتصادي وفقا لتوجهات النظام الإقتصادي العالمي الجديد، وما زال أمام السلطات الاقتصادية بالدول النامية الكثير من الإجراءات والتدابير التي ينبغي أن تتخذها في سبيل جعل وحداتها الإنتاجية أكثر كفاءة وقدرة على التنافس، الأمر الذي يعني أن عليها أن تستعد من الآن لهذا الموضوع.[18]""

➢ **الاثار السلبية :**

تتمثل الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية في ما يلي :

• الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية، سيزيد من أسعار
الواردات الغذائية، وله بالتالي آثار ضارة على ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم .

• صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التي تكون بتكلفة أقل وجودة
أعلى وأفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة .

• تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة
الأمريكية تدريجيا، وهو ما يضعف تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية .
قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو ازدياد عجز الموازنة العامة، أو زيادة
الضرائب، مما قد يزيد من تكاليف الإنتاج.

[18] سليمان المندري ، السوق العربية في عصر العولمة، بدون طبعة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 211 ص215

• تفرض الإتفاقية قيودا على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية
واضحة، مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات، مما يعمل على الحد من
زيادة صادراتها بمعدلات عالية.
• الصعوبة الشديدة للدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات
التي تتضمن الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني، مما قد يؤدي إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية .

المطلب الثالث التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إلى التحرير :

" نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية و المتمثلة في كونه حلقة الربط بين الجزائر و العالم الخارجي ، حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة ، و لكن ابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى احتكار هذا القطاع احتكار اداريا و تنظيميا ، الا ان المشاكل المالية التي

عرفتها الجزائر ابتداء من 1986 و لجوءها للاستدانة من المؤسسات المالية الدولية (FMI WB;) و التي فرضت عليها الشروع في اصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما فيها

قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في اطار الانفتاح الاقتصادي و التحول إلى اقتصاد السوق[19] .

1-1 قطاع التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط(1962- 1988): انتهجت الجزائر النموذج الاشتراكي فاعتمدت على سياسة المخططات المركزية في تسيير اقتصادها بدءا بالمخطط الثلاثي الأول الذي جاء للنهوض بالاقتصاد الوطني، ليليه بعد ذلك اربع مخططات إلى غاية أواخر الثمانينات.

من خلال هذا المخطط المركزي كانت الدولة هي المنتج و المستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية لكن قبل لجوء الجزائر لتجربة المخططات مرت بمرحلة تسمى "مرحلة الانتظار" من خلالها هيأت الظروف العملية التخطيط المركزي امتدت من 1962 -1966 .

- التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1962- 1966 (مرحلة الانتظار):

تميزت هذه الفترة بفراغ في النظرية الاقتصادية ، والنموذج المراد اتباعه ، لذلك يصطلح على على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار.

حيث تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الانتاجي نتيجة انسحاب المعمرين الأوروبيين ، الامر الذي حتم تولي العمال الجزائريين ادارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة تولد عند تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود

[19] فيصل بهلول، التجارة الخارجية الجزائرية بين الاتفاق الشراكة الاورو متوسطية و الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، عدد11/2012 البليدة ، ص113

القطاع الخاص في المجال الصناعي و الفلاحي و التجاري وتعتبر هذه العملية اول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية . قامت السلطات الجزائرية باميم الأراضي الزراعة سنة 1963 و المناجم سنة 1966 .بدأت اللجان التسييرية تزول من القطاع الصناعي ، وتحل محلها الشركات الوطنية بعدما قامت الدولة بوضع الآليات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة .[20]

الجدول رقم (1) : تطور التجارة الجزائرية (1966-1963)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / البيان	1963	1964	1965	1966
الصادرات	3610.0	3589.0	3146.0	3070.0
الواردات	2887.0	3471.0	3314.0	3154.0
الميزان التجاري	723.0	118.0	168.0-	84.0-

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

من الجدول نلاحظ ان الميزان التجاري لسنة 1963 و 1964 سجل فائضا ب 723.0 و 118.0 مليون دينار جزائري على التوالي و هذا بسبب الإجراءات الرقابية على التجارة الخارجية ، و بالعكس عرف الميزان التجاري الجزائري اول عجز في سنة 1965 ، فقدر ب168.0 مليون دينار جزائري ثم في سنة 1966 ب 84.0 مليون دينار جزائري و هذا راجع الى ارتفاع الواردات الذي عاد أساسا إلى الزيادة في الواردات من سلع التجهيز و المنتجات نصف المصنعة لتلبية احتياجات البلاد.

الفترة (1962- 1966) هي مرحلة الانتظار التي مهدت بها الجزائر قبل الخوض في تجربة المخططات و كما لاحظنا في هذه المرحلة التطورات التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائري (1963 -1966) وهذا الأسباب عديدة ، و في ما يلي سنقوم بدراسة اهم المخططات التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائري و اهم التطورات التي حدثت.

1-2- التجارة الخارجية الجزائرية خلال المخطط الثلاثي (1967 -1969):

اعتمدت الجزائر اسلوب التخطيط عن طريق اول مخطط ثلاثي و يعتبر اول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر و الذي يركز على الصناعة و الانشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى وهو مخطط قصير الأجل وقد بدات عملية الاستثمار في هذا المخطط باعطاء الأولوية لقطاع المحروقات.

اما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد لجات الدولة في هذا المخطط الى الرقابة و نظام الحصص ، فقامت بادخال تعديل جزئي على تعريفة سنة 1963 ، التي احدثت العجز في الميزان

[20] اريرمي نعيمة ، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ،رسالة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص مالية دولية، تلمسان، 2011،ص 61

التجاري ، بانشاء تعريفة جديدة سنة 1968 ، وكان هدفها تقوية الاقتصاد الوطني لحمايتة من التبعية الاقتصادية الاجنبية ، و اهم ما نصت عليه هذه التعريفة :

- التميز بين تعريفة خاصة بالدول التي لها اتفاقيات تجارية مع الجزائر مثل : السوق الأوروبية المشتركة.

- التعريفة الخاصة ببقية الدول الأخرى. - الفصل بين السلع الاستهلاكية الضرورية و الكمالية من حيث نسب الرسوم المطبقة على كل واحدة منها على حدى.[21]

في هذه الفترة تطور الميزان التجاري وفق بينات الجدول التالي :

الجدول رقم (2) : تطور الميزان التجاري للفترة (1967- 1969)

السنوات البيان	1967	1968	1969
الصادرات	3572	4097	4611
الواردات	3154	4029	4911
الرصيد	418	68	300-

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان الميزان التجاري سجل رصيدا ايجابيا يقدر ب 418 مليون دينار جزائري في سنة 1967 ، و في سنة 1968 ب68 مليون دينار جزائريو هذا راجع الى ارتفاع الصادرات و ثبات الواردات من جهة اخرى كما سجل عجزا في سنة 1969 يقدر ب 300 مليون دينار جزائري .

هذا في ما يخص مرحلة المخطط الثلاثي في الفترة (1967 - 1967) و التطورات التي مر بها الميزان التجاري في هذه الفترة ، و فيما يلي ستكون المرحلة الثانية المتمثلة في المخطط الرباعي الأول في الفترة1973/1970)

3-1- التجارة الخارجية خلال المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973): تمت صياغة المخطط الرباعي الأول بعد المخطط الثلاثي و هو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على هدفين اساسيين :

- تقوية و دعم بناء الاقتصاد الاشتراكي و تعزيز الاستقلال الاقتصادي .
- جعل التصنيع في المرتبة الأولى ضمن استيراتيجية سميت "بالصناعات المصنعة "وكان مصممها الفرنسي الشهير " de berins ".

من عوامل التنمية الاقتصادية جاء هذا المخطط ليفحص عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية ، حيث تم اقرار مجموعة من الاجراءات نصت على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية ، و الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات

[21].اريرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 68

التجارية و ادماجها في اطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي و كنتيجة لذلك كانت اكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة[22] ."

اما الميزان التجاري بالنسبة لهذه الفترة فقد تطور على الشكل التالي:

الجدول رقم (3) تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1973-970)

الوحدة:مليون دينار جزائري

السنوات البيان	1790	1971	1972	1973
الصادرات	4980	4208	5854	7479
الواردات	6025	6028	6694	8876
الرصيد	-1225	-1820	-480	-1397
معد التغطية	82.65	68	87.45	84.26

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ ان الميزان التجاري عرف
عجزا طيلة الفترة 1970الى 1973 ، بداية من سنة 1970 قدر ب 1225 الى 1397 مليون دينار جزائري سنة 1973 ، التي شهدت اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية مما دفع بمنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC الى التخفيض من انتاجها البترولي ، و الذي أدى الى زيادات كبيرة في اسعار البترول الخام ، فتميزت هذه الفترة بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا إلى الارتفاع الأسعار. الشيء الذي أدى إلى الحصول على ايرادات و فوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل التمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة.
من هنا نرى اهم التطورات التي مر بها الميزان التجاري الجزائري خلال مرحلة المخطط الرباعي الأول فيما يلي نتطرق الى المخطط الثالث المسمى "المخطط الرباعي الثاني" وهو جاء مكمل للمخطط الثاني.

4-1- التجارة الخارجية الجزائرية خلال المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977):

هو تكملة المخطط السابق جاء مؤكدا للاستيراتيجية الصناعية ، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة مثل : الحديد ، المحروقات ، مواد البناء ، الكهرباء ..... الخ.
واصلت الجزائر خيار الصناعات الثقيلة فكان حجم الانفاق كبيرا نظرا لارتفاع سعر البترول في الاسواق الدولية
و هذا عزز عائدات الصادرات الجزائرية من المحروقات .
تميزت هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات و التنظيم التساهمي .
قد تم في 1976 المصادقة على دستور وطني نص على أن "احتكار الدولة يتم بصفة لا رجعة فيها بالتجارة الخارجية ، و التجارة بالجملة "مما عزز احتكار الدولة[23] .

[22] **ارير مي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 72.**
[23] ارير مي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

ويعطى الميزان التجاري لهذه الفترة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4) تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1974 -1977)

الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات البيان	1974	1975	1976	1977
الصادرات	17754	23756	22226	29534
الواردات	19595	18563	22204	4089
الرصيد	1841	-5191	-22	-5445
معد التغطية	110.3	78.14	99.9	82.81

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان الميزان التجاري لسنة 1974 سجل فائضا بمقدار110.3 مليون دينار جزائري كما نلاحظ وجود عجز في الميزان التجاري من سنة 1975 -1977 ، وهذا بسبب مواصلة اللجوء الى السوق الخارجية من اجل تموين السوق المحلية من السلع الاستهلاكية و الاستثمارية الازمة للمشاريع الضخمة في هذه الفترة التي انتهجتها الدولة خلال سياسة الصناعات المصنعة

اما فيما يلي سنتعرض الى اهم مرحلة في الفترة (1980 -1989) تسمى" بمرحلة التنمية اللامركزية و هذه المرحلة عرفت مخططين هما : - المخطط الخماسي الأول.

- المخطط الخماسي الثاني.

5-1- التجارة الخارجية الجزائرية خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989):

عرفت هذه المرحلة بمرحلة التنمية اللامركزية ، اين شهدت تطبيق مخططين هما المخطط الخماسي الاول (1980 -1984) ، و المخطط الخماسي الثاني (1985 -1989) ، ثم التركيز انذاك على اعادة تقويم الاقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات .

أ- المخطط الخماسي الأول (1980-1984) واثاره على التجارة الخارجية الجزائرية:

ادى التركيز على النشاط الصناعي بصفة عامة و المحروقات بصفة خاصة في المخططين الرباعي الاول و الثاني إلى حدوث اختلالات في توازنات الاستثمارات الوطنية ، حيث جاء المخطط الخماسي الأول

لاعادة التوازن بين هذه الاختلالات ، فتمت اعادة النظر في توزيع الاستثمارات للقطاعات الأخرى مثل :قطاع الزراعة و اصبح قطاع المحروقات لا يستغل سوى 63 مليار دينار جزائري من مجموع 250 مليار دينار جزائري.

كما أصبحت ترقية الصارات خارج المحروقات في الفترة (1980-1981) ضرورية للتحضير ما بعد البترول حيث بلغت الصادرات التراكمية للفترة (1980-1984) من المحروقات حوالي 325 مليار دينار جزائري في سنة 1980 بعدما كانت 360مليار دينار جزائري في سنة 1979 و بلغت 70مليار دينار جزائري في سنة 1984 .

كما قامت الدولة في هذا المخطط باعادة النظر في سياسة الاحتكار بما يتناسب مع متطلبات التنمية الوطنية عن طريق ربط وظيفة الاستيراد بوظيفة الاستثمار من جهة ،و عملية البرمجة الصارمة للواردات من جهة اخرى و تمت العملية على مرحلتين :

- إعادة الهيكلة لوظيفة الاحتكار .
- إعادة الهيكلة الوظيفية لوظيفة التجارة الخارجية."[24]

عرفت هذه المرحلة تطورات عديدة حيث اعتمد عليها لاعادة التوازن بين الاختلالات التي كانت نتيجة المراحل السابقة (المخطط الرباعي الأول و الثاني)، و في ما يلي سنتطرق الى المخطط الخماسي الثاني الذي تم تطبيقه في مرحلة التنمية اللامركزية.

ب- المبادلات الخارجية الجزائرية في ظل المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

" لجأت اليه السلطات لفك الارتباط و يقلل الاعتماد على الخارج و تنظيم الاقتصاد و الاعتناء بقطاع الزراعة . ووضع مبالغ مالية هامة لتطوير و تنمية القطاعات المنتجة ، كما وضعت تحفيزات حقيقية لهذا المجال ، وذلك بالتشجيع الضريبي عام 1986.

تمثلت أهم الإصلاحات التي جاء بها هذا المخطط في :

- استقلالية المؤسسات
- الخوصصة.

كما أخذ هذا المخطط في الحسبان ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية لعلاقتها ببرامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق الانتقال كل من السلع و الخدمات ورؤوس الأموال ، كما اعتمد على اولويات يعود اختيارها الى ظروف الاقتصاد الوطني من جهة و ظروف الاقتصاد الدولي من جهة اخرى و تتمثل في :

- تنظيم الاقتصاد الوطني .
- تطوير قطاع الفلاحة .
- تقليل الاعتماد على الخارج .[25]

يعطي الميزان التجاري لهذا المخطط حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1985-1989)

الوحدة:مليون دينار جزائري

السنوات البيان	1985	1986	1987	1988	1989
الصادرات	64564	34935	41736	45421	71937
الواردات	49491	43394	34153	43427	70072
الرصيد	15073	-8459	7583	1994	1865
معد التغطية	130.4	80.5	122.2	104.5	102.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

[24] ارير مي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 81 ص 84

[25] اريرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 88 ص 94.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان الميزان التجاري بلغ في سنة 1985 ب 15073 مليون دينار جزائري و هذا راجع لارتفاع اسعار المحروقات المكون الأساسي للصادرات التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري . كما نلاحظ عجز في سنة 1986 و الذي قدر ب 8459 مليون دينار جزائري

و هذا بسبب الازمة البترولية سنة 1986 ، فشرعت الجزائر بذلك في مسالة ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ 1986 .

مع حلول سنة 1988 (بداية الاصلاحات الاقتصادية) قامت الدولة بوضع قوانين من اجل ترقية الصادرات خارج المحروقات و ذلك في اطار برنامج خاص لعامي 1988 و 1989 والذي سمي "بالبرنامج الاجمالي للصادرات " programme général d'exportation . PGE

من خلال ماسبق قمنا باعطاء نظرة على وضع الاقتصاد الجزائري في ظل فترة التخطيط و فيما يلي سنقوم بدراسة التحرير الجزائر و التام للتجارة الخاريجية الجزائرية .

2- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الجزائرية (1990-1995):

لقد ظهرت ابتداء من اواخر سنة 1988 لدى السلطات العمومية الجزائرية توجهات سياسية جديدة أدت الى ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على حرية السوق و ادماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي انطلاقا من برامج اصلاح هامة و شاملة للاقتصاد الوطني، تسعى الى اصلاح التجارة الخارجية والى تفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع بالاستقلالية عن الدولة ، بعدما كان الاقتصاد يسيطر عليه القطاع العام و في ظل تلك التحولات الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في بداية تسعينات القرن الماضي نجد ان الدستور 1989 قد اشار الى مبدا تحرير التجارة الخارجية ، حيث نص على ما يلي:

- القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية ما عدا الميادين الاستيراتيجية .
- حرية الاستيراد او التصدير لكل المتعاميلن الاقتصاديين الجزائريين مع الجانب.
- اخضاع السوق الاليات العرض و الطلب الحرة.

على هذا الأساس وضعت قوانين تسمح للدولة من أن تلعب دورها كسلطة عمومية تنظم القطاعات حسب استيراجيتها ، و لهذا الغرض أصدرت و عدلت عدة نصوص قانونية من أهمها :|

1- قانون 90/10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بقانون النقد و القرض:

حيث يعد هذا القانون مؤشرات الإصلاح الاقتصادي و تتجلى بعض مجال إصلاح او تحرير التجارة الخارجية

فيما يلي:

المبادئ التي جاء بها القانون في

- منح البنك المركزي الاستقلالية التامة .
- اعطاء اكثر حرية للبنوك التجارية في المخاطرة و منح القروض للأشخاص و المؤسسات .
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية .
- محاربة التضخم .
- وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة و توجيه الموارد.

• وضع هيئة جديدة الى راس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد و القرض.
• تمكين البنوك الأجنبية من مزاولة انشطة تجارية طبقا للمادة 45 من هذا القانون .

2- قانون رقم90/16 المؤرخ في 07 اوت 1990 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990 :

من جملة المبادئ التي أتى بها هذا القانون هي ما يلي :
• تضمن ادخال نظام يتمثل في شركات الامتياز و شركات البيع بالجملة مما يساعد بشكل كبير في
تفتيت احتكارات الاستيراد ، ة نظام الامتياز يقضي بحصول شركات الامتياز عند حق الاستفادة الخالص بتمثيل مورد اجنبي و هي مؤسسة يحتاج انشاؤها الحصول على موافقة من مجلس النقد و القرض سواء للقيام بعملية الاستيراد أو القيام بعملية استثمار اجنبي جديد.
• فيما يخص ما نصت عليه المادتين 40 و 41 من هذا القانون الذي يمنح المشرع فيها الحق لتجارة الجملة و الوكلاء المعتمدين الذين يقيمون داخل التراب الوطني باستيراد البضائع لاجل اعادة بيعها و اعفائها من اجراءات مراقبة التجارة الخارجية و الصرف ، كما تم تحديد قائمة البضائع المنشاة من مجال التطبيق و كذا شروط اعادة بيع البضائع المعروضة للاستهلاك عند الضرورة التي يستثنى منها السيارات بغرض اعادة بيعها و يبقى استيرادها للاستهلاك حكرا على المجاهدين و ذوي الحقوق الا أن هذا الانفتاح الذي اقرته المادة 41 ،كان له طابع تقييدي و جزئي و ذلك لعدة اسباب اهمها : ، كانت تخص فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين . لانه يتطلب انتقال رؤوس الأموال ،ذلك لان تسديد ثمن البضائع يستوجب وجود رصيد بالعملة الصعبة .
كان نشاط الملتزمين او البائعين بالجملة يستوجب موافقة البنك الجزائري للادارة التجارية
. 3- النظام رقم90/02 المؤرخ في 07 سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط فتح و تسيير الحسابات بالعملة الصعبة للاشخاص المعنويين :
"وقد حدد هذا النظام في مادته الأولى الأشخاص الذين يحق لهم فتح و تشغيل ،حساب او عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى اي بنك بالجزائر .
4- قانون رقم90/22 المؤرخ في 07 اوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري :
وقد كرس هذا القانون حرية امتهان التجارة للشخص الطبيعي المتمتع بحقوق المدنية و ذلك لحسابه و باسمه ، شريطة أن لا يتنافي ذلك مع مبدا المشروعية حيث يكون مخالفة للقانون ، و كل نشاط يخالف النظام العام و يمس بالاقتصاد الوطني ، وهذا ما تضمنته المادة الثانية من هذا القانون كما اقرت هذه المادة الحرية للاشخاص المعنويين حيث يمكن انشاء الشركات التجارية بكل أصنافها.

5- المرسوم التنفيذي رقم91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية و المعروف باسم قانون تحرير التجارة الخارجية :

قد صدر هذا المرسوم اثناء مفاوضات اتفاق التثبت مع صندوق النقد الدولي و يتضمن تحرير التجارة الخارجية ، و يلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما يلغي ايضا نظام تراخيص الاستيراد[26]" أو التصدير غير أن ذلك لا يمكن لوحده أن يشجع على حرية المنافسة ما دام الحصول على العملة الصعبة يتم تسييره بصورة مركزية و بواسطة نظام توزيع وسائل الدفع الاجنبية هو غير شفاف مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد تنظيم الصرف حيث قام في 21 افريل 1991 ينشر التعليمية التالية :

أ- الغاء الميزانية بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية.

ب-اجبار المستوردين الحصول على وسائل دفع اجنبية لاجل يفوق 18 شهرا و ايداع مبلغ الواردات بالدينار .

ت - الغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستوى السوق الوطني للسلع المستوردة من قبل اصحاب الامتياز

تطبيق القانون المالية التكميلي لسنة 1990) و تعويضه بالتسوية بالدينار الجزائري.

ث-اعاقة المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بالاستيراد بدون دفع فيالحال ، أن تكون ارصدتهم و اعتماد مبادلاتهم لدي بنوك تجارية محلية غير انه مع تجدد الاختلالات المالية لسنة 1992 قامت السلطات العمومية يوضع قيود مشددة على منع العملة الصعبة و على توسيع مجال الواردات حيث كانت نهاية 1992 تطبق قواعد صارمة على التمويل ، و صارت المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100 الف دولار امريكي تخضع للموافقة من قبل لجنة خاصة ووضع حد ادنه الاجال القروض التجارية التي تتراوح ما بين 18 و 36 شهرا ، و لما صار التمويل بالقروض التجارية بهذه الشروط غير متاح في السلع الوسيطية ، لذلك انجازات الواردات الى السلع النهائية

لازالة هذا التحيز قامت السلطات العمومية بحرمان الواردات التي ليست لها أولوية من تسهيلات النقد الاجنبي.

أمام هذه الوضعية السيئة ، زيادة إلى تذبذب الأوضاع السياسية المتمثلة في توقف المسار الانتخابي و ما تلاه من أحداث مختلفة ، كان لها أثر واضح على الناحية الاقتصادية ، فتعاقب الحكومات على السلطة جعل الآراء تختلف فيما يتعلق بالاستيراتيجية الفعالة التي تجب انتهاجها على صعيد التجارة الخارجية .

التحرير الفوضوي للتجارة الخارجية الذي ساد هذه الفترة دفع بحكومة هذه الفترة الى اتخاذ مجموعة من التدابير الاستعجالية للحد من الفوضى ، حيث أعدت الحكومة برنامجا يعتمد على :

[26] قطاف الويزة ، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و آثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة البويرة ،2013 ،ص 48 ص 49 ص 50 ص 51

- إعطاء الدولة دورا حيويا في تنظيم الاقتصاد .
- ترشيد الاتفاق من العملات الصعبة .
- إتباع سياسة صرف مزدوجة .
- تجنب إعادة الجدولة و تقليص الواردات.

من هنا تم إصدار التعليمة 625 المؤرخة في 18 أوت 1992 المتعلقة بالتجارة الخارجية و تمويلها و التي ترسم إطار سياسة تجارية ذات بعدين أساسيين هما :

البعد الأول : تتعلق بالنصوص التنظيمية بحيث تم تحديد معايير دقيقة للحصول على العملة الصعبة من جهة ، ومن جهة اخرى تحديد كيفية ادارة و سائل التمويل الخارجي .

البعد الثاني : يتعلق بالمتعاملين فلا بد من تخفيض الاقتصاد النفقات بالعملة الصعبة الى اقل ما يمكن لأنها تنهك

الاقتصاد الوطني .

في هذا المجال تم انشاء لجنة خاصة تعرف بـad-hoc في نوفمبر 1992 تحت وصاية رئيس الحكومة و تضم ممثلين من بنك الجزائر ، وزارة التجارة ووزارة الصحة ، هذه اللجنة ذات طابع انتقالي اي مكلفة بمراقبة عمليات التجارة الخارجية و تصحيح الأخطاء او الاختلالات التي يمكن أن تحدث و كذا السهر على التسيير الجيد لمختلف الموارد ، كما تقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان الاستعمال الأمثل للموارد المالية ، وتكون مكلفة بتخصيص غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين العموميين و الخواص ، كما تسهر على توفير افضل تمويل موجه للعمليات الاستيرادية ضمن افاق الحد من المديونية القصيرة المدى و تفادي مشاكل الخزينة

3- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية الجزائرية (1994 -1998): تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 تمثلت في ارتفاع نسبة خدمة المديونية الخارجية ، عجز الميزانية ، التضخم و الاعسار المالي ، الأمر الذي ادى بالجزائر في الشروع في إصلاحات عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية . فيما يخص التجارة الخارجية ، فقد تم الغاء او تخفيض القيود المتعلقة بالاستيراد في افريل 1994 .

حيث كانت عملية الاستيراد لا تخضع الا لقيدين قانونين فقط و هما :

- التعليمة رقم :13 لرئيس الحكومة الصادرة في 12 افريل 1994 .
- التعليمة رقم : 20/94 المؤرخة في 12 افريل 1994 البنك الجزائر .

أعادت التعليمة رقم 20/94 ، الاعتبار للبنك التجاري كمصدر رئيسي لتمويل التجارة الخارجية ، وبالتالي تجسيد حرية الحصول على العملة الصعبة لكل المتعاملين الاقتصاديين الحاملين لسجل تجارية في حدود الاحترام التام للتنظيم المتعلق بالتجارة الخارجية و الصرف، حيث يجب على البنوك الوسيطة معتمدة التأكد
من أن للمستورد القدرة المالية الكافية او ضمانات ملائمة تسمح بتسديد الواردات مع خدمة الدين الذي قد تم التعاقد عليه لحسابه . و هكذا تم الغاء بموجب هذه التعليمة كل الأحكام

المخالفة السابقة لا سيما تلك الواردة في التعليمة رقم 58/92 المؤرخة في 27 أكتوبر 1992 .

و بالخصوص الغاء احتكار الدولة لعمليات استراد السلع الاستيراتيجية.
دعمت الاجراءات اي التعليمات بادوات اخرى مكملة ، كتخفيض التعريفة الجمركية من 12 % الى 60 %، و اصدار مجموعة من القوانين التي تكرس الحرية الاقتصادية كقانون الاستثمار ، قانون المنافسة وتحرير عمليات التصدير ، وغيرها و هذا على المستوى الداخلي .

اما على المستوى الدولي ، فقد أبرمت الجزائر معاهدات دولية ، تسمح بالتنقل الحر للسلع ، من بينها المعاهدة المغاربية التي دخلت حيز التطبيق شهر جويلية 1993 ، و التي تنص على تحرير المبادلات التجارية القائمة من المنتجات الزراعية المغاربية ، اضافة الى هذا كله ، اقدمت الجزائر على تقديم طلب الانضمام الرسمي الى المنظمة العالمية للتجارة و ذلك في شهر جوان 1996.

- التعليمة رقم 13 : صادرة عن رئاسة الحكومة ، جاءت لتلغي التعليمة رقم 625 ، اهم ما جاءت به هذه التعليمة هي جعلها عملية استيراد البضائع مسموح به بدون اي قيد اداري.
- التعليمة رقم 20 : صادرة عن بنك الجزائر ، جاءت لرد الاعتبار للبنك التجاري كمصدر رئيسي لتمويل التجارة الخارجية ، وبالتالي تم تجسيد حرية الحصول على العملة الصعبة لكل المتعاملين الاقتصاديين الحاملين للسجل التجاري ، و هكذا فان عملية الاستيراد لا تخضع الا لهذين القانونيين .

و في اطار السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل السلطة ، والرامية إلى تخفيض العجز الحاصل في الميزان التجاري عن طريق الزيادة في الصادرات خارج المحروقات ، جندت السلطة هيئات متعددة لانجاز هذا الغرض ، البعض منها كان موجودا كوزارة التجارة ، و البعض الاخر استحداثه لاغراض الترقية . او ضمن هذه المنشات الاقتصادية لترقية الصادرات نذكر:

- ✓ الشركة الجزائرية لتامين و ضمان الصادرات CAGEX بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/205 المؤرخ في 05 جوان 1996 .و الهدف من انشاءها هو تغطية المخاطر الناجمة عن التصدير ، مساعدة المصدرين لترقية الصادرات، ضمان الدفع في حالة التمويل ، تعويض و تغطية الديون و انشاء بنك للمعلومات في المجال الاقتصادي.
- ✓ الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/94 المؤرخ في 03 مارس 1996 . وتتمثل اختصاصاتها بحسب المادة الخامسة من هذا المرسوم في القيام باي عمل بهدف الى ترفيه و تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية ،

وتوسيعها نحو الأسواق الدولية ، ولهذا الغرض تقوم الغرفة تنظيم الملتقيات ، و التظاهرات الاقتصادية داخل التراب الوطني ، و خارجه كما

يتولى أيضا إقامة المعارض و انجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية ، و إبرام اتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الأجنبية ، ويمكن للدولة استشارتها بشان الاتفاقيات التجارية التي يتم ابرامها مع الشركاء الاجانب .

الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية PROMEX بموجب المرسوم التنفيذي رقم96/327
المؤرخ في 01 اكتوبر 1996 . و تتمثل اختصاصات هذا الديوان بحسب المادة الرابعة من مرسوم انشائها ، المساهمة في تطوير استيراتيجية ترقية التجارة الخارجية ، و المساهمة في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية ، ولهذا الغرض تم تكليف الديوان بتحليل الاوضاع الهيكلية و الظرفية للاسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية و تكاثرها فيها ، و توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد و ترشيدها ، كما أوكلت له ايضا مهمة انشاء و تسيير شبكة معلومات تجارية و بنوك المعطيات التي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الخارجية عند الاستيراد و التصدير . و قد نص القرار المؤرخ في 09 يوليو 2002 من خلال مادته الثانية و المتعلق بتحديد قائمة النشاطات والاشغال و الخدمات التي يقوم بها الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية ، على أن هذا الأخير و زيادة على مهمته الرئيسية فقد أوكلت له مهام أخرى ، كعقد الملتقيات و الندوات و اللقاءات ، و اقامة دورات للتكوين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات ، تاجير المساحات و المنشات القاعدية و تنظيم بعثات تجارية .[27]
دائما في إطار التعديل الهيكلي للتجارة الخارجية ، فقد عمدت الدولة إلى تبني منهجية جديدة تقوم على فكرة البحث عن افضل السبل للاندماج في السوق الدولية ، وضمن هذا المسعى اتخذت الدولة 3 خطوات :

- ❖ مد جسور التفاوض مع الاتحاد الأوروبي : لقد عبرت الجزائرعن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة

مع الاتحاد الأوروبي حيث حظيت بكرسي الملاحظ تجسيدا لنيتها في التوقيع على الاتفاق ، حيث مرت المفاوضات مع الاتحاد بمراحل صعبة تميزت بالفتور احيانا و بالانقطاع احيانا اخرى . و يعود ذلك الى ان الجزائر تحاول كل مرة أن يتفهم الاتحاد خصوصيات اقتصادها على عكس جيرانها مثل : تونس المغرب اللتان توصتا الى اتفاق معه.
ففي الجولات السابقة ركزت الجزائر على ضرورة اخذ الطرف الأوروبي بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري و بنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات باكثر من 97 % إلى جانب تحرير المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج (MEDA الذي تم اقراره خلال لقاء برشلونة سنة 1995 و المقدر ب 250 مليون أورو، و بعد عدة جولات

[27]ابن جدو سامي ، دراسة تحليلة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر سنة 2011 ص 34 ص 35.

و بالضبط في الجولة الثامنة يحظى المفاوضون عددا من القضايا ، حيث تم التنازل عن مبدا او شرط خصوصية الاقتصاد الجزائري ، فيما قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص و مكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات.
وبعد استكمال جولات المفاوضات تم التوقيع بالاحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 19/12/2001 بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل بعد مرور سنوات على بدا المفاوضات.

التعبير على الرغبة في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة :اذ تعتبر الجزائر من الناحية التاريخية بلد ملاحظ لدى منظمة الغات المنشاة بموجب الاتفاقية 30/10/1947 و الهادفة إلى التخفيض الكمي و التدريجي للتعريفات الجمركية ما بين الدول الأعضاء ، ولم تقدم الجزائر أي مبادرة للانضمام للاتفاقية نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري انذاك ، حيث كان يتميز بالطابع الاشتراكي الذي يجسد احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، يضاف إلى ذلك استعباد المنتجات الطاقوية من مفاوضات الغات ، و بالتالي تاخر انضمام الجزائر الى الغات سابقا و المنظمة العالمية للتجارة حاليا .

لكن في شهر جوان 1996 و بعد أن استبدل احتكار الدولة للتجارة الخارجية باحتكار الوكلاء المعتمدين ، قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، حيث قبل طلبها .

و في اطار التفاوض مع هذه المنظمة التزمت الحكومة الجزائرية بالاجابة عن 400 سؤال تتعلق في معظمها بالأنظمة الجمركية و التجارة للجزائر .

استغلال الفضاء المغاربي لتشكيل تكتل جهوي : حيث و بتاريخ 17 فيفري 1989 بمراكش اعلن عن ميلاد "اتحاد المغرب العربي " UMA هدفه التعاون و التشاور في كل المجلات و بناء مغرب عربي في مستوى التحديات الأجنبية والتحولات الدولية المفروضة في الساحة . غير أن الاختلافات البيئية و الاضطراب السياسي الذي عرفته الجزائر منذ سنة 1992 أدت بالاتحاد الى تجميده "قد وضع اعضاء الاتحاد استيراتيجية لتجسيده تتكون من ثلاث مراحل هي : المرحلة الاولى : تمتد إلى سنة 1992 و يتم فيها انشاء منطقة حرة للتبادل التجاري . المرحلة الثانية : و تبدا في سنة 1995 و يتعين على الاطراف خلالها التوصل إلى وحدة جمركية . مرحلة الثالثة : في أفق سنة 2010 ويصل الأطراف

عندها الى انشاء وحدة اقتصادية ، و بغرض تجسيد هذه المراحل انشا أعضاء الاتحاد في اجتماعهم المنعقد في 09و1991/03/11 لجنة خاصة اقترحت الغاء العوائق غير التعريفية كتخفيض الحقوق الجمركية للسلع ذات المنشا المغاربي ، كما أوصت باقامة منطقة للتبادل الحر للمنتوجات الفلاحية[28] .

هذا في ما يخص المبحث الثالث الذي قمنا فيه باعطاء لمحة عن تطور الاقتصاد الجزائري و بالخصوص التجارة الخارجية التي عاشت 20 سنة على طريق الانفتاح و هذا من خلال مروره بعدة مراحل و فيما يلي سنتطرق الى المبحث الرابع في هذا الفصل و الأخير و المتمثل في اتفاق الشراكة الاورو جزائرية ومراحل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و هذا لتحقيق أهداف عديدة .

[28] بن جدو سامي ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 ص37 ص 38.

المطلب الثاني : الجزائر ومنظمة التجارة العالمية omc

ان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجباريا على الدول بل هو خيار تختاره الدولة؛ وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية؛ فطلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة؛ كان قناعة منها بان الانضمام إليها قد يتيح لها فرص افضل لإنعاش اقتصادها وتطويره؛ مما لو بقيت خارجها؛ خاصة وان الجزائر في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية؛ وما يتطلبه ذلك من انفتاح اقتصادي بهدف عصرنة الجهاز الانتاجي. من خلال هذا المطلب سوف ندرس اسباب ودوافع انضمام الجزائر إلى OMC ثم اهم الخطوات لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثالث : الجزائر و منظمة التجارة العالمية

المطلب الأول: اسباب و دوافع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة :

الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام :

بعد أن شرعت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية، و سياسة الانتقال الى اقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية و هو شرط اساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛ جعل الجزائر تتبنى فكرة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة؛ فهي تسعى بذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف من وراء ذلك؛

و أهمها ما يلي:

- انعاش الاقتصاد الوطني :

آن انضمام الجزائر إلى المنظمة؛ سيرفع حجم و قيمة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد ادنى؛ الامتناع عن استعمال القيود الكمية مما ينتج زيادة في الواردات من الدول و الاعضاء؛ بالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كاداة ضغط للاقتصاد الوطني.

من جهة ثانية؛ زيادة المبادلات التجارية قد يسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية ؛ بالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتطورة المستعملة في عملية الانتاج.

- تحفيز و تشجيع الاستثمارات :

ان تشجيع الاستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي انطلقت في اواخر الثمانينات؛ في هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين والأجانب، حيث آن قانون النقد و القرض90-10 الصادر سنة 1990 : تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات؛ الاعفاءات الضريبية؛ الا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود. بالتالي فإن الانضمام إلى المنظمة سيفتح لها المجال أمام المستثمر الأجنبي من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة الخارجية و التي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر .

- مسايرة التجارة الدولية :

أن لجوء الجزائر الى الاسواق العالمية و الجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج اطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من المواد الغذائية؛ و من جهة اخرى فاعتبار الجزائر مستوردا صاف للمواد الغذائية و التجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني؛ فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية اذا ارادت ان تساير والتطورات الحديثة.

- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة :

نظرا للمزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها؛ تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها.

الجزائر كغيرها من الدول النامية؛ تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها ؛ كعضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية.

حيث من اهم المزايا هي حماية المنتوج الوطني من المنافسة؛ خاصة في المدى القصير ؛ وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدة التصدير والتي قد تصل إلى 10 سنوات بدلا من 6 سنوات للدول المتقدمة.

بصفة عامة؛ فقد منحت للدول النامية عند انضمامها إلى هذه المنظمة مجموعة من الامتيازات؛ هدفها بالدرجة الأولى هو تسهيل التزام الدول النامية بإحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية؛ كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على اعادة هيكلة اقتصادياتها، تعديل تشريعاتها وسياساتها التجارية؛ حتى تتلاءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية؛ حيث أن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة قد يمنح لها عد مزايا نذكرها في النقاط التالية:

الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية؛ والتي تمس عدة قطاعات؛ منها قطاع الفلاحة؛

مدة وكذلك تدابير الصحة..... الخ.

-يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات.

-يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية؛ لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 8 سنوات

- البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة:

أن الآثار الناجمة عن النظام الجديد للتجارة العالمية؛ ليست مقتصرة على الدول الأعضاء بالمنظمة فقط، بل ستشمل جميع دول العالم إيجابا وسلبا وبدرجات مختلفة. بما أن الدول غير الأعضاء بالمنظمة لا تستفيد من المزايا الخاصة بالدول الأعضاء ؛ فان العديد من الدول انطلقت في تحضير نفسها للانضمام الى هذه المنظمة؛اذ بلغ عددها 1444 دولة حتى نهاية سنة 2002 ؛ هذا العدد من الدول يسيطر على 90 % من المبادلات التجارية الدولية.[29]

[29] ابن البار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 48

المطلب الثاني : إجراءات الانضمام التي قامت بها الجزائر:

بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة؛ قامت الجزائر بعدة إجراءات؛ حيث أن طلب الجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة، جاء ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في اواخ الثمانينات؛ وعزمها

على انتهاج نظام اقتصاد السوق والتفتح على الاقتصاد العالمي. فقد بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد في ألغات GATT؛ وكان ذلك في 30 أفريل 1987 وعند ظهور المنظمة في 01 جانفي 1995 تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدون في ألغات GATE ؛ الذين أصبحوا يمثلون الأعضاء الأصليين للمنظمة ؛ على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد الى المنظمة العالمية للتجارة؛ كان ذلك فعلا في 30 جانفي 1995 ويتطلب الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة إتباع الإجراءات التالية :

تقديم طلب الانضمام بعدما تم تحويل ملف الانضمام من ألغات GATT الى المنظمة في سنة 1995

قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996 وذلك من خلال

تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة؛ حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة؛ كما تم اعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يتراسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة؛ كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر الى المنظمة.

, تقديم مذكرة السياسة التجارية تحتوي مذكرة السياسة التجارية التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام

إلى المنظمة العالمية للتجارة؛ على العناصر الأساسية التالية:

- مقدمة تحتوي على بيانات عن الأهداف العامة للنظام الذي تتبعه الدول طالبة العضوية في سياستها

التجارية و العلاقة بين هذه الأهداف واهداف المنظمة العالمية للتجارة.

- البنيان الاقتصادي؛ السياسات الاقتصادية والتجارة العالمية.
- اطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات.
- السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع. / نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.
- نظام الخدمات المتعلق بالتجارة. "قد قدمت الجزائر مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية بتاريخ 05 جوان 1996 وكانت تحتوي هذه المذكرة على العناصر الأساسية التالية:

- شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية؛ حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على

مستوى التنظيم الاقتصادي، الذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي الى سياسة اقتصاد السوق.

- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام، المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها واثرها؛ حيث

تم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية والقانونية والتشريعية؛ التي تتمتع بتنظيم مؤسساتي؛ بالاضافة الى تقديم القوانين والتشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة او

غير مباشرة؛ ووصف دقيق للاحكام والاجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.

- شرح وتوضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات؛ في مجال السياسة الصناعية؛ اين

يكمن هدف وتوجهات السلطات العمومية في تقليل عوامل الضعف الحالية لهياكلها الصناعية .وفي المجال الزراعي؛ حيث ان هدفها الأساسي هو نمو الانتاج الزراعي والرد على بعض الأسئلة المتعلقة

بالأمن الغذائي.

- تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية ."[30]

المطلب الثالث : خطوات عملية انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة :

أن الجزائر ليست بادا عضو في المنظمة العالمية للتجارة ؛ كما لم تكن جهة متعاقدة في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية؛ لكن بعدما شاركت في دورة الأورجواي كملاحظ؛ اظهرت الجزائر ارادتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تقدمت الجزائر رسميا للمرة الثانية بطلب الانضمام إلى عضوية المنظمة في جوان 1996؛ قد اعدت تقريرا عن السياسة التجارية بناء على النموذج الخاص بسكرتارية المنظمة.

اشترط عليها آنذاك تقديم وثيقة تحتوي على معلومات شاملة عن الحالة الاقتصادية و القوانين الجزائرية و هذه الوثيقة حسب وزير التجارة عبارة عن مذكرة تحتوي على 70 صفحة؛ علما انه طرح على الجزائر منذ 1996 إلى غاية 2003 12004 سوال عبر مراحل. كما هو معروف بعد ان تقدم الدولة طلبها للعضوية؛ مع تقرير التجارة الخاص بها ؛ فانه يتم دعوة الأعضاء في المنظمة لمناقشة و فحص ملف الانضمام؛ كالعادة فقد تمت المناقشات خلال الاجتماعات الرسمية و المشاورات الثنائية بين اعضاء المنظمة و كذلك عبر اسئلة و استفسارات تمت بين أعضاء المنظمة من جانب و الجزائر من جانب آخر؛ دار خلالها الحديث عن اوضاع الجزائر و ظروفها الاقتصادية الراهنة و الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري؛ حيث طلب من الجزائر تقديم الالتزامات و العروض للدخول في مرحلة متقدمة من المفاوضات . ففي المقام الأول ركزت الأسئلة على سياسة التعريفة الجمركية و آليات

[30] ناصر دادي عدون، انضمام الجزار الى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل"، العدد 3/2004 ، ص 74ص57

التصدير والاستيراد و كذا معلومات خاصة بخوصصة المؤسسات العمومية، الاستثمار ؛ النظام الجمركي...الخ. بالاضافة إلى ذلك ؛ أكد وزير التجارة الى ان الانضمام إلى المنظمة لا يعني الغاء الحماية الجمركية باعتبار ان هذه المنظمة تشترط تحديد مستوى معين لهذه الحماية فقط، عكس اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى إقامة منطقة حرة للتبادل و ازالة التعريفات الجمركية. بعدما يتم اعداد بنود المرحلة الأولى من المفاوضات؛ طلب مرة اخرى من الحكومة الجزائرية؛ اعداد اقتراحات للالتزامات في مجال السلع و الخدمات؛ و يتم كذلك ايداعه لدى سكرتارية المنظمة؛ التي تتولى بدورها توزيعه على جميع أعضاء المنظمة للقيام بدراسته.

"يقوم الأعضاء بعد دراسة المقترحات الجزائرية؛ بتقديم طلباتهم الجديدة المتعلقة سواء بتعديل أو إدراج أو حذف بند؛ إلى الحكومة الجزائرية؛ لبحث إمكانية تلبيتها و إدراجها ضمن المفاوضات الثنائية أو متعددة الأطراف.

حاليا يتم الأعداد لمشروع بروتوكول انضمام الجزائر إلى المنظمة؛ و التي يتم فيها وضع الالتزامات التي حددتها الحكومة الجزائرية و قبليا أعضاء المنظمة بعد فحصها و دراستها و وضع الملاحظات عليها؛ حتى تصبح في الشكل القانوني الذي يسمح بتوقيع بروتوكول انضمام الجزائر كعضو في المنظمة العالمية للتجارة. لكن الانضمام الرسمي أن يتم إلا بعد مصادقة البرلمان الجزائري على اتفاقية الانضمام؛ و هذا شرط أساسي من شروط المنظمة العالمية للتجارة .[31]

المطلب الرابع : الاثار المترتبة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

نرى ان اقتصاد الجزائر لم يصل إلى درجة التنافسية و بالتالي فان انصمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون له اثار سلبية أكثر من ايجابية خاصة على المدى القصير و فيما يلي سنعطي اهم الاثار السلبية و الايجابية المتوقعة من الانضمام

أ- الاثار السلبية : تتمثل في مايلي: [32]

ستتكبد الخزينة العمومية خسائر فادحة من جراء التفكيك الجمركي تتمثل في تراجع الايرادات نظرا لان

اكثر من 25% من المداخل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية مما يفرض اتخاذ اجراءات عاجلة

للتخفيف من حجم هذه الخسائر توسيع الوعاء الضريبي .

• تخفيض التعريفة الجمركية ثم الغاءها كليا على مدى 10 سنوات سيؤدي لا محالة إلى الرفع من مستوى

[31] زايد مراد، مرجع سبق ذكرد، ح217 ،ص 218

[32] ازغيب شهرزاد، عيساوي ليلى ، انسان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، العدد 4/2003، بسكرة، ص14 ص

الاستيراد على حساب التصدير ، لان صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو أوروبا تكاد تكون منعدمة ، مما ستدعي تفكيكا من طرف واحد كون السوق الجزائرية سوف تكون مفتوحة على المنتوجات الأوروبية و لاتستقبل نظيرتها الأوروبية أي منتوجات صناعية جزائرية باعتبارها تفتقد للتنافسية في الظرف الحالي .

• فتح اسواقنا اما المنتوج الاوروبي المتميز بالجودة العالية سيكون على حساب المنتوج المحلي الذي بلا

شك لن يصمد أمام منافس قوي مما يدفع عددا كبيرا من مؤسساتنا الوطنية لغلق أبوابها وتسريح عمالها

مما يؤثر سلبا على الأوضاع الاجتماعية و يرفع معدل البطالة

• باعتبار الجزائر لا يتم بالتبعية الغذائية فان توسيع نطاق تحرير المبادلات حسب اتفاقية الجات

الجديدة مع تخفيض الاعانات الرسمية المقدمة من طرف الدول المتقدمة على هذه المواد سيرفع من تكلفة فاتورة الواردات الغذائية و خاصة بالنسبة للمواد التي تحتل نصيب اكبر في الواردات (كالحبوب ، الحليب و مشتقاته ....الخ).

هذه أهم الآثار السلبية المتوتة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، لكن هذا لا ينفي إمكانية تحقيق مكاسب تظهر خاصة المدى الطويل .

ب- الآثار الايجابية :يمكن إجمالها فيما يلي:

• فتح اسواقنا امام المنتوجات الاوروبية يسمح لنا باستيراد التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى تحديث

نسيجنا الصناعي ورا يساعد مؤسساتنا على تخفيض تكلفة انتاجها مما يحفزها على تحسين منتوجاها النهائي .

• باعتبار الجزائر بلد زراعي اساسا و بالتالي فان تحرير المبادلات خاصة في مجال الأجهزة الصناعية

الفلاحية سيساعد على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج في القطاع الزراعي مما يؤدي الى تراجع تكلفة

الإنتاج ومن ثم الحصول على منتوج فلاحي ذو جودة و نوعية بسعر منخفض نسبيا في السوقين الداخلي و الخارجي مما يعود بالفائدة عموما على الاقتصاد ككل بتقليل التبعية التي تعرف فاتورة ثقيلة

جدا .

•أن تحرير المبادلات التجارية ممكن ان يفتح آفاقا واسعا للصادرات الجزائرية بتسهيل دخولها الى الاسواق

الأوروبية .

•آن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سوف يخلق جوا من المنافسة يمكن اعتباره ضروري لحياة

مؤسساتنا الاقتصادية

خلاصة الفصل

معظم الدول استجابت إلى تبني سياسة التحول إلى اقتصاد السوق بما يعنيه من تحرير التجارة الخارجية. حيث تسعى هذه الدول إلى تحرير التجارة الخارجية إيمانا منها بكون قطاع التجارة الخارجية محرك للتنمية للاقتصادية و محفز لها .و في هذا الإطار تقوم الدولة بتبني مجموعة إصلاحات تمس هيكل الاقتصاد ككل لأن قطاع التجارة الخارجية يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية . و هذه الإصلاحات تتم عادة باستشارة صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء و التعمير أو تحت إشرافهما .و اللذان يقدمان توصيات و توجيهات من أجل التحول إلى اقتصاد السوق، و منها إصلاحات على النظام الإنتاجي و نظام سعر الصرف المتبع و نظام الأسعار.

حاليا تحرير التجارة الخارجية يمر عبر المنظمة العالمية للتجارة لأن أغلبية المبادلات التجارية الدولية تتم بين الدول الأعضاء في المنظمة .و على الدولة التي ترغب في تحقيق اكبر المنافع من تحرير التجارة الخارجية أن تنجز العملية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، حتى تحفظ حقوقها من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء في المنظمة.

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عملية طويلة و مليئة بالتفاصيل الدقيقة و الشروط التي يجب أن تستوفيها الدولة الراغبة في العضوية حتى يقبل طلبها .فالمنظمة تشترط على الدولة القيام بالكثير من التغييرات في سياساتها الاقتصادية خاصة التجارية. و اقتصاديات الدول النامية لا تتميز بالمرونة المطلوبة الظهور نتائج الإصلاحات على ارض الواقع، و حيث إن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليست مربوطة بمدة زمنية فهذا يجعل انضمام الدول النامية إليها يستغرق وقتا طويلا. كما تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى الى تطوير اقتصادها فهي الأخرى تسعى إلى تحرير تجارتها و تحقيق مناف ، حيث قامت بعدة اصلاحات هيكلية على اقتصادها ، كما توجهت بالطلب للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و هذا لتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

مقدمة الفصل

بعد ان قمنا في الفصل السابق بدراسة نظرية للانفتاح الاقتصادي مع دراسة واقع الاقتصاد الجزائري من خلال الإصلاحات الهيكلية، و التي مست بدورها قطاع التجارة الخارجية من خلال اعتماد عدة سياسات . سنقوم في هذا الفصل بدارسة قياسية لما سبق معتمدين على مجموعة من البيانات الإحصائية .

سنستهل الفصل بدراسة تحليلية للتجارة الخارجية الجزائرية من خلال الصادرات و الواردات ومعدل الانفتاح الاقتصادي مع بعض المتغيرات بالإضافة إلى الميزان التجاري و هذه الأخيرة تكون مدعمة بالأرقام و الجداول و البيانات التي ستساعدنا على القياس و التحليل.

سنعرض كذلك أهم المراحل التي تقوم عليها عملية النمذجة القياسية ، وذلك بتقدير المعالم و إجراء الاختبارات الإحصائية التي تمكننا من قبول النماذج (النموذج الذي يحقق الفرضيات منها معنوية المعالم - المعنوية الكلية للنموذج - الاستقرارية ....) ومن ثم القيام بالاختبارات اللازمة للنموذج الأحسن و الاعتماد عليه في عملية التنبؤ وذلك باستخدام برنامج يسمي برنامج ".EVIEWS"

في هذا الفصل سنتطرق إلى أربع مباحث هي كالأتي :

. المبحث الأول : مفاهيم حول الاقتصاد القياسي .

المبحث الثاني : البيانات الإحصائية و تحليلها .

. المبحث الثالث : تقنيات تقدير النموذج.

- **المبحث الرابع: تقدير واختبار نموذج اثر الانفتاح الاقتصادي على الميزان التجاري الجزائري.**

المبحث الأول: مفاهيم حول الاقتصاد القياسي

المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي أهدافه و علاقته بالعلوم الأخرى

1- تعريف الاقتصاد القياسي :

استخدم لفظ الإقتصاد القياسي لأول مرة عام 1926 من طرف الاقتصادي الإحصائي النرويجي راجنر فريش[33]Rangnar frisch."

"ويمكن تعريف الاقتصاد القياسي بأنه" العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدما النظرية الاقتصادية والأسلوب الإحصائي والحقائق المعبر عنها بإحصاءات منقحة، ويعد علم الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد التي تستخدم الأدوات الإحصائية والرياضية للحصول على قيم رقمية لمعلمات المتغيرات التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية [34].

" إضافة إلى ذلك، يمكن القول أنه ذلك العلم الاجتماعي الذي يهتم بقياس العلاقات التي تتناولها النظرية الاقتصادية بعد تحويلها إلى صيغ رياضية من خلال بيانات واقعية، بهدف اختبار مدى اتفاقها مع الواقع أو تفسير بعض الظواهر، أو التنبؤ بسلوك بعض الظواهر الاقتصادية في المستقبل، أو اتخاذ القرارات الاقتصادية.[35]

كما يعتبر الاقتصاد القياسي "أداة توفيقية ما بين النظرية الاقتصادية الرياضيات الاقتصادية والإحصاء, لكنه يختلف تماما عن كل هذه الفروع ويعتمد باحثو القياس الاقتصادي على مبادئ النظرية الاقتصادية عند بنائهم النموذج الاقتصاد القياسي Econometric modelمستعملين النظرية الإحصائية وتقنيات الاقتصاد القياسي ومن ثمة يختبرون ميدانيا بعض العلاقات الموجودة فيما بين المتغيرات الاقتصادية, ويمكن تطبيق القياس الاقتصادي على عدة ميادين مثل علوم الاجتماعية والإنسانية, الصحة, النقل وغيرها .[36]

2- أهداف الاقتصاد القياسي و علاقته بالعلوم الأخرى:

أولا :أهداف الاقتصاد القياسي:

تحليل واختبار النظرية الاقتصادية : يعتبر تحليل واختبار النظرية الاقتصادية الهدف الرئيسي من أهداف الاقتصاد القياسي ولا يمكن عد النظرية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختبار كميا [37].

---

[33] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 3

[34] . د محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزي، عمان، 2004، ص14

[35] سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي -مدخل في اتخاذ القرارات، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية،1997،ص26

[36] تومي صالح، مدخل النظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 1

[37] حسين علي بخيت، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري، عمان، 2007، ص19

الاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع حيث يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الرئيسية, وبهذا نجد القياس الاقتصادي هو المقيم للنظرية الاقتصادية حيث أصبح مهما كان منطق النظرية مقبول فإن دون اختبار الكمي تصبح النظرية غير مقبولة.

تفسير بعض الظواهر الاقتصادية :

إن الهدف من دراسة الظواهر الاقتصادية هو معرفة مسبباتها من أجل معالجتها وبما أن من مهام القياس الاقتصادي قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من أجل حصر مسببات هذه الظواهر عن طريق إدخال و إخراج المتغيرات المفسرة, وهذا بالاعتماد على بعض الاختبارات الإحصائية.

/ رسم السياسات و اتخاذ القرارات :

" يساهم الاقتصاد القياسي في رسم السياسات و اتخاذ القرارات عن طريق تحديد القيم العددية المعاملات العلاقات الاقتصادية, حيث يعتمد على هذه القيم في رسم سياسات سليمة".[38]

إذ تعتبر هذه القيم المقدرة لهذه المعاملات أهمية بالغة لدى متخذي القرار من أجل رسم السياسات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي وهذا من خلال مقارنة النتائج المتوقعة مع المحققة[39].

ومن أجل اتخاذ القرار يتطلب ذلك الحصول على:[40]

- تقييم عددي لمعلمات النموذج الاقتصادي و اختبار معنوياتها الإحصائية.
- تقييم إحصائي واقتصادي لصحة العلاقات الدالة الانحدار أو أية دالة أخرى واختبار معنوياتها الإحصائية

والاقتصادي.

- اختبار قدرة النموذج على النت الاقتصادي الذي هو أساس اتخاذ القرار.
- اختبار الوزن الاقتصادي للمتغير العشوائي الذي إذا زاد عن حد ما قد يجعل من الوحدة الاقتصادية

والاقتصاد القومي نظاما غير قابل للتوجيه و التخطيط وذو سلوك منقلب غير قابل للسيطرة.

---

[38] عبد القادر محمد عبد القادر عطيةمرجع سابق ص 13.

[39] نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 12

[40] وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شرى و خرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2006، ص27

التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية :

إن استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية لفترة مستقبلية تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ بما سيكون عليه المتغيرات في المستقبل, وتساعد أيضا على

اخذ الإجراءات الكفيلة لإنجاح الخطط الاقتصادية في المستقبل.[41]

ثانيا: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى : .

للقياس الاقتصادي علاقة وثيقة بالنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء الاقتصادي والإحصاء الرياضي, حيث تنال هذه الفروع من أجل توفير قيم عددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية المختلفة إلا أن أيا من هذه الفروع لا يعد بديلا عن القياس الاقتصادي ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

المبحث الثاني: البيانات الإحصائية و تحليلها

المطلب الأول : تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر في الفترة (1990-2019):

قبل دراسة وتحليل البيانات الإحصائية التي نعتمد عليها في الدراسة القياسية ، نقوم باعطاء لمحة عن بعض المصطلحات الاقتصادية :

1- **معدل الانفتاح** :يقيس نسبة كل من الصادرات و الواردات الى الناتج المحلي ، ويعطى بالعلاقة
التالية :

حيث أن:

لا تمثل الصادرات : هي الموارد والسلع التي تباع خارج الحدود الوطنية في الأسواق الدولية.

M تمثل الواردات : هي الموارد والسلع التي تشتري من الخارج.

Y تمثل الناتج الداخلي الخام .

اذا كان :

do >25% تعني الاندماج في التجارة العالمية.

do <25٪ إلى أن الانفتاح الجزائري للتجارة الدولية منخفضة، ولذلك فإن الاقتصاد الحمائية.

[41] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص

تعريف الميزان التجاري (bc): هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما، خلال فترة ما، وبين قيمة صادراته. **الفائض في الميزان التجاري :** يحدث الفائض في الميزان التجاري عندما يكون حجم الصادرات في دولة معينة أكثر من حجم الوردات

العجز في الميزان التجاري: يكون العجز في الميزان التجاري عندما يكون حجم الصادرات في دولة

معينة أقل من حجم الاستيراد، أو لا يغطي حجم المستوردات لهذه الدولة، وهو ما يحدث عنه عجز في الميزان التجاري للدولة.

المطلب الأول: تطور معدل الانفتاح في الجزائر في الفترة (1990 -2019) الدراسة تطور معدل الانفتاح نعتمد على بيانات احصائية و الجدول التالي يبين هذه التطورات.

جدول رقم (1):يوضح تطور معدل الانفتاح في الفترة (1990 -2019)

الوحدة :%

معدل الانفتاح	السنة
24,19	1990
26,36	1991
24,59	1992
22,46	1993
24,29	1994
27,6	1995
26,85	1996
26,12	1997
22,55	1998
25,25	1999
31,26	2000
28,92	2001
30,24	2002
31,07	2003
32,86	2004
34,78	2005
34,97	2006
34,78	2007
37,74	2008
34,42	2009
34,9	2010
33,86	2011

2012	33,4
2013	31,7
2014	32,16
2015	34,21
2016	32,11
2017	29,25
2018	30,17
2019	29,96

المصدر: www.multimmania.com/algeriafinances

الشكل رقم (1)

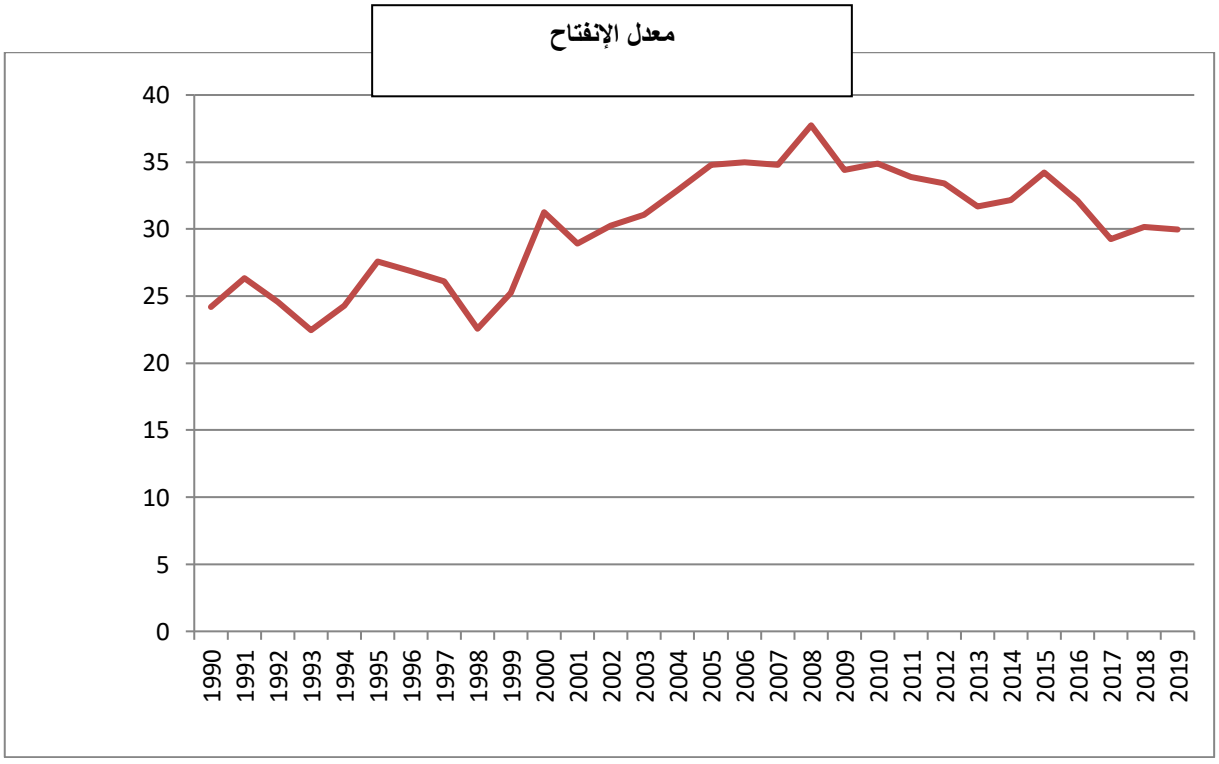

2-تطور الصادرات الجزائرية في الفترة (1990 -2019)

الجدول رقم (2) يبين تطورات صادرات السلع و الخدمات الجزائرية في الفترة(1990 - 2019) الوحدة: مليون دولار الأمريكي

السنة	السلع و الخدمات صادرات
1990	14 545
1991	13 311
1992	12 154
1993	10 880
1994	9 585
1995	10 940
1996	13 969
1997	14 890
1998	10 880
1999	13 040
2000	22 560
2001	20 085
2002	20 152
2003	25 957
2004	34 175
2005	48 715
2006	57 121
2007	63 531
2008	82 034
2009	48 534
2010	61 975
2011	77 111
2012	76 016
2013	85 742
2014	92 763
2015	39 256
2016	33 156
2017	39 241
2018	45 012
2019	39 077

المصدر: www.multimmania.com/algeriafinances

2- تطور الواردات الجزائرية في الفترة (1990 -2019): الدراسة تطور الواردات في الفترة (1990 -2019) نعتمد على بيانات احصائية و الجدول التالي يبن هذه التطورات.

الجدول رقم (3) يبين تطوات واردات السلع و الخدمات الجزائرية في الفترة (1990 - 2019)

الوحدة: مليون دولار الأمريكي

السنة	واردات السلع و الخدمات
1990	15 472
1991	10 788
1992	11 458
1993	11 557
1994	11 083
1995	12 110
1996	11 240
1997	10 279
1998	10 850
1999	11 520
2000	11 699
2001	120 053
2002	14 547
2003	16 203
2004	21 884
2005	24 843
2006	25 651
2007	33 568
2008	49 096
2009	49 331
2010	50 654
2011	57 211
2012	56 553
2013	60 705
2014	63 655
2015	63 290
2016	60 195
2017	60 083
2018	60 053

2019	54 057

المصدر: www.multimmania.com/algeriafinances

المطلب الثاني تتطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (1990 -2019):

سنقوم بدراسة تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (1990 -2019)معتمدين على بيانات إحصائية

و الجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم (4) يبين تطورات الميزان التجاري الجزائري في الفترة (1990 -2019)الوحدة مليون دولار الامريكي:

السنة	الميزان التجاري
1990	-927
1991	2 523
1992	696
1993	-677
1994	-1 498
1995	-1 170
1996	2 729
1997	4 611
1998	30
1999	1 520
2000	10 861
2001	-99 968
2002	5 605
2003	9 754
2004	12 291
2005	23 872
2006	31 470
2007	29 963
2008	32 938
2009	-797
2010	11 321
2011	19 900
2012	19 463
2013	25 037
2014	29 108

2015	-24 034
2016	-27 039
2017	-20 842
2018	-15 041
2019	-14 980

المصدر: www.multimmania.com/algeriafinances

المبحث الثالث : : تقدير و اختبار نموذج اثر الانفتاح التجاري على عجز الموازنة العامة

المطلب لأول : تجديد النموذج

Dependent Variable: BC
Method: Least Squares
Date: 30/05/21 Time: 22:45
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-53689.86	9820.081	-5.467354	0.0000
DO	2120.818	325.2302	6.520976	0.0000

R-squared	0.648979	Mean dependent var	9681.880
Adjusted R-squared	0.633717	S.D. dependent var	11659.62
S.E. of regression	7056.554	Akaike info criterion	20.63792
Sum squared resid	1.15E+09	Schwarz criterion	20.73543
Log likelihood	-255.9740	Hannan-Quinn criter.	20.66496
F-statistic	42.52313	Durbin-Watson stat	1.302674
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

BC = -53689.8609629 + 2120.81808261*DO+μi
t(β) (-5.4673) (6.5209)
F-statistic=42.52;akaika=20.63;schwa=20.73
;prob- F=0.000001 ;R^2=0.6489

اختبار معنوية معلمات الانحدار :

عند درجة معنوية 5 % :

بما ان : 0.05> **tprob $_{B1}$ = 0.0000 نرفض H_0 و نقبل H_1, β_1 لمعنوية احصائية .**

اختبار ستيودنت (t_{tab} = 2.10)

بما ان : t_t < **t_c نرفض H_0 و نقبل H_1, β_1 لمعنوية احصائية .**

تفسير R^2 :

% و هي

نجد ان R^2= 0.6489 هذا يعني ان المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة64.89 علاقة قوية و باقي النسبة عوامل أخرى.

اختبار فيشر:

لدينا: 0.05> Fprob=0.000001 وFt < Fcو منه نرفض H0 ونقبل H1 القائلة بجودة النموذج

المدروس وصلاحية للتنبؤ

تحديد خطية العلاقة :

- شكل الانتشار :

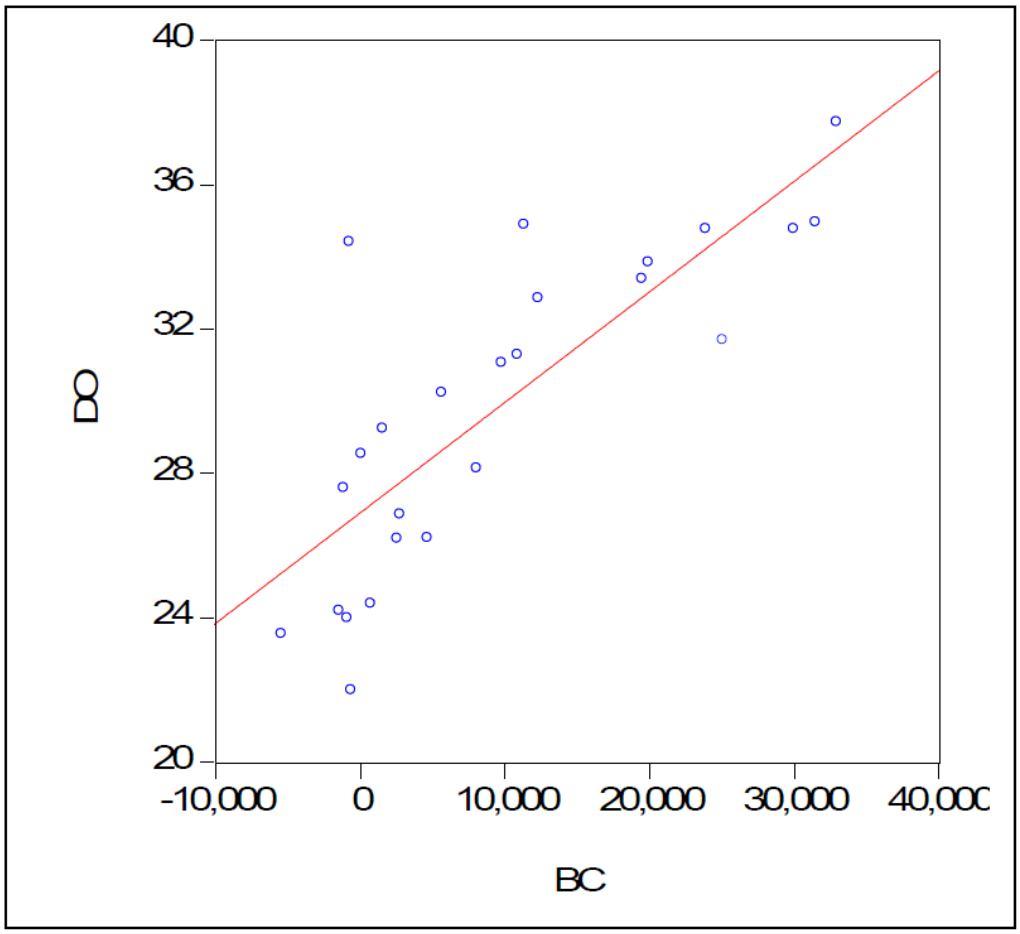

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

من خلال الشكل نلاحظ ان العلاقة خطية بين المتغيرات.

1- اختبار (ramsey test) :

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: BC C DO
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.590227	22	0.1261
F-statistic	2.528823	(1, 22)	0.1261
Likelihood ratio	2.720161	1	0.0991

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.18E+08	1	1.18E+08
Restricted SSR	1.15E+09	23	49794959
Unrestricted SSR	1.03E+09	22	46691357
Unrestricted SSR	1.03E+09	22	46691357

LR test summary:

	Value	df
Restricted LogL	-255.9740	23
Unrestricted LogL	-254.6139	22

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

لدينا :0.05<0.12 = PROBومنه هذا النموذج ملائم لانعدم وجود أخطاء التحديد وان العلاقة خطية
بين المتغيرات

لاختبار مشكل المربعات الصغرى :

1- اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للاخطاء

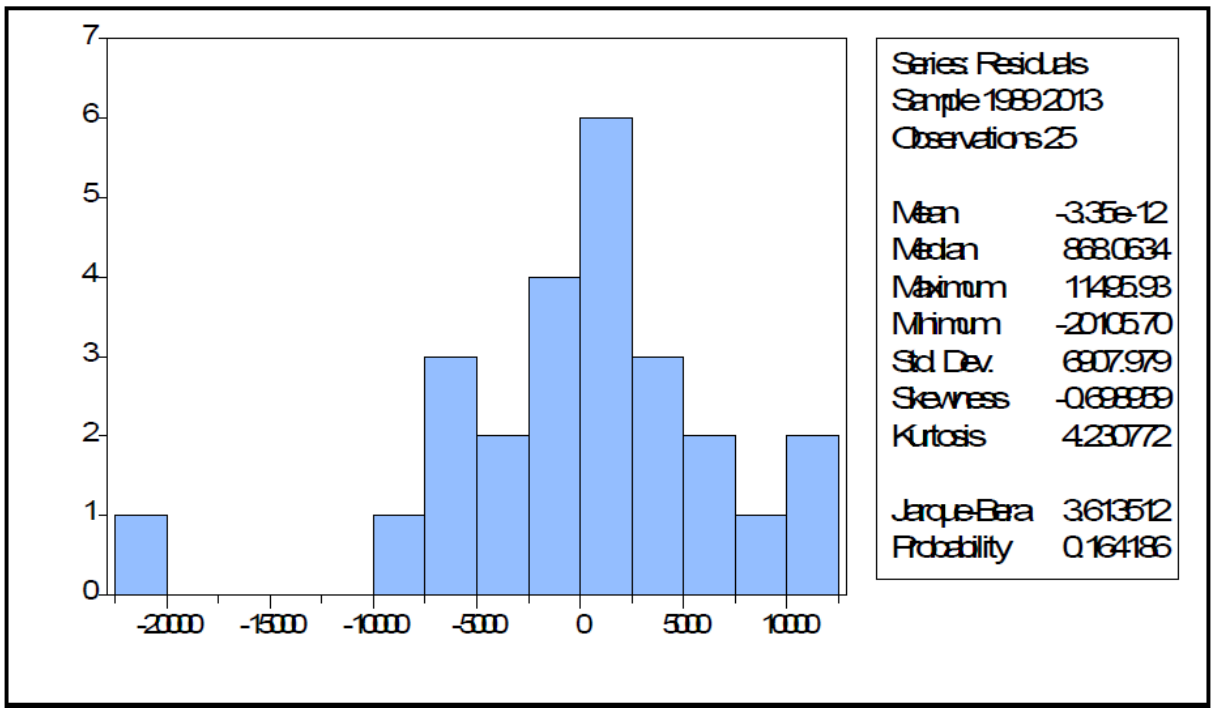

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

لدينا :0.05< JB_{prob} = 0.16 و منه نقبل H0 ، التوزيع طبيعي للاخطاء.

2- اختبار نظرية التجانس التباين (اختبار وايت)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.070714	Prob. F(2,22)	0.1500
Obs*R-squared	3.960599	Prob. Chi-Square(2)	0.1380
Scaled explained SS	5.415179	Prob. Chi-Square(2)	0.0667

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 30/05/21 Time: 22:55
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.84E+08	8.18E+08	0.225168	0.8239
DO^2	417067.1	942172.9	0.442665	0.6623
DO	-17354986	55982280	-0.310009	0.7595

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

لدينا 0.05 < 0.15 F_{brob} و بالتالي نرفض H1 و نقبل H0 اي انه يوجد تجانس.

3- اختبار فرضية الارتباط الذاتي بين الاخطاء (اختبار Berusch-Godfrey) :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.097895	Prob. F(2,21)	0.0662
Obs*R-squared	5.695541	Prob. Chi-Square(2)	0.0580

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 30/05/21 Time: 22:58
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-946.0541	9039.367	-0.104659	0.9176
DO	31.05090	299.3532	0.103727	0.9184
RESID(-1)	0.450663	0.214256	2.103387	0.0477
RESID(-2)	-0.408074	0.215026	-1.897788	0.0716

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

لدينا 0.05 < 0.0662 F_{brob} و F_c F_t بالتالي نرفض H1 و نقبل H0 اي انه يوجد ارتباط ذاتي.

4- اختبار شاو لاستقراري المعلمات

Chow Breakpoint Test: 2002
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1990 2019

F-statistic	1.145985	Prob. F(2,21)	0.3370
Log likelihood ratio	2.589656	Prob. Chi-Square(2)	0.2739
Wald Statistic	2.291971	Prob. Chi-Square(2)	0.3179

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

لدينا $F_{prob}=0.33>0.05$ ومنه نقبل H0 القائلة بأن النموذج مستقر
و بعد اختبار معنوية معلمات الانحدار وجودة النموذج لفيشر وعدم وجود مشاكل طريقة المربعات الصغرى
واستقراري النموذج نستنتج أن النموذج:

BC = -53689.8609629 + 2120.81808261*DO+μi

مقبول من الناحية الإحصائية و الاقتصادية ويعتمد عليه للتنبؤ مستقبلا.
ومن خلال ما سبق نستنتج أن معدل الانفتاح يؤثر على الميزان التجاري بنسبة64.89 %
حيث ان كلما ارتفع معدل الانفتاح بوحدة واحدة ارتفع معه الميزان التجاري ب 2120.818

بعد اختبار معنوية معلمات الانحدار و جودة النموذج لفيشر و عدم وجود مشاكل طريقة المربعات الصغرى و استقرارية النموذج.

المطلب الثاني تحديد النموذج الأمثل :
النموذج الأول :

Dependent Variable: BC
Method: Least Squares
Date: 30/05/21 Time: 22:55
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-53689.86	9820.081	-5.467354	0.0000
DO	2120.818	325.2302	6.520976	0.0000

R-squared	0.648979	Mean dependent var	9681.880
Adjusted R-squared	0.633717	S.D. dependent var	11659.62
S.E. of regression	7056.554	Akaike info criterion	20.63792
Sum squared resid	1.15E+09	Schwarz criterion	20.73543
Log likelihood	-255.9740	Hannan-Quinn criter.	20.66496
F-statistic	42.52313	Durbin-Watson stat	1.302674
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

$$BC = -53689.8609629 + 2120.81808261*DO+\mu i$$

$t(\beta)$ (-5.4673) (6.5209)

F-statistic=42.52;akaika=20.63;schwa=20.73
;prob- F=0.000001 ;R^2=0.6489

النموذج الثاني :

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 30/05/21 Time: 00:06
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.566800	0.912666	1.716728	0.1042
X2	1.928233	0.257309	7.493830	0.0000

R-squared	0.767625	Mean dependent var	8.176593
Adjusted R-squared	0.753955	S.D. dependent var	2.060507
S.E. of regression	1.022071	Akaike info criterion	2.980839
Sum squared resid	17.75868	Schwarz criterion	3.080254
Log likelihood	-26.31797	Hannan-Quinn criter.	2.997664
F-statistic	56.15749	Durbin-Watson stat	2.301035
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

جدول رقم (5) : مقارنة النماذج

النماذج	Akaika	Schwars
النموذج الأول	20.63	20.73
النموذج الثاني	2.98	3.08

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على النتائج السابقة.

من خلال الجدول نلاحظ ان النموذج الأمثل صاحب أقل **Schwars=3.08** و **Akaika=2.98** و منه هذا النموذج يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ.

خلاصة الفصل :

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها خلال هذا الفصل و تبعا للدراسة القياسية التي قمنا بها على الجزائر قصد دراسة اثر الانفتاح الاقتصادي على الميزان التجاري الجزائري في السنوات 1990-2019 ، تم الاعتماد على بيانات تجمع بين السلاسل الزمنية وانحدار خطي متعدد.

توصلنا إلى تأكيد فرضيتنا في الجانب النظري و المتمثلة في وجود تأثير ايجابي لمعدل الانفتاح التجاري على عجز الموازنة العامة .

الخاتمة العامة

نشاط التجارة الخارجية عبارة عن نشاط اقتصادي مارسته الدول من نشاتها ، وهذا لتحقيق الأهداف التي تسعى ورائها لإشباع حاجاتها من خلال ما يسمى "بالتبادل التجاري".
اهتمت الدول بتطوير هذا التبادل ضمن إقامة منطقة التبادل الحر و ذلك بتحرير التجارة الخارجية أو ما يطلق عليه باسم "الانفتاح التجاري".
ففي هذا البحث حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في اثر الانفتاح التجاري على عجز الموازنة الغامة حيث تناولنا فصلين احتوت على مايلي:
الفصل الأول تناولنا فيه الايطار النظري للانفتاح الاقتصادي من خلال ماهية التجارة الخارجية و ام سياساتها ،كما تناولنا مفهوم تحرير التجارة الخارجية و دور المنظمة العالمية للتجارة في ذلك، بالاضافة الى دراسة تطور اقتصاد الجزائر 20سنة على طريق الانفتاح مع مراحل انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .
أما الفصل الثاني يتمثل في فصل تطبيقي من خلال دراسة قياسية لاثر الانفتاح الاقتصادي على عجز الموازنة العامة ، وذلك من خلال أخذ سلسلة زمنية تتمثل في الميزان التجاري الجزائري كمتغير تابع وتمثلت في 30 سنة (1990-2019) وبيانات معدل الانفتاح ، وذلك عن طريق انحدار خطي متعدد بالانطلاق من برنامج Eviews وبالاعتماد على أسلوب المربعات الصغرى العادية تم الحصول على النموذج الأمثل .
وقد تم الوصول في نهاية الدراسة إلى مختلف النتائج النظرية والتطبيقية، اختبار الفرضيات المتبناة في المقدمة، وتقديم مجموعة من التوصيات وفي الأخير آفاق البحث.

أولا: النتائج النظرية

1. هناك اتجاهان لتنظيم التجارة الخارجية ، الاتجاه الول يدعو إلى ضرورة تقييد القطاع بحجة حماية الاقتصاد و الثاني يدعو إلى تحرير التجارة الخارجية بحجة تحقيق الأهداف المرغوبة من إشباع الحاجيات و تطوير الاقتصاد الوطني.
2. الهدف من تحرير التجارة الخارجية هو الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي عن طريق التخصص في السلع التي تملك كل دولة فيها ميزة، وتصريف الفائض من الإنتاج ، الحصول على العملة الأجنبية و الاستفادة من مزايا الأسواق العالمية الكبيرة لتحقيق الرفاه للدولة و الأفراد و دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
3. عملية تحرير التجارة الخارجية يجب أن تتم بأسلوب او منهجية لتجنب إصابة الاقتصاد بصدمة و بما أن قطاعات الاقتصاد تتميز بالترابط و التأثير فيما بينها ، فانه يجب ترافق عملية التحرير التجاري و إجراءات تتمثل في تأهيل المؤسسات لمنافسة نظيراتها الأجنبية .

ثالثا: التوصيات

نقدم مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية من أجل السير الحسن الاقتصاديات البلاد:

- على الجزائر رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة و المتوسطة لرفع قدراتها التصديرية
- العمل على تطوير القطاع الصناعي و الزراعي للوصول الى اقتصاد غير نفطي , ضرورة الاستفادة من الميزة التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة والسياحة من اجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- على الجزائر أن تحاول استغلال تجربتها في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و أن تحاول

توظيف نقاط قوتها كورقة رابحة لتخفيف من ضغوطات الالتزامات التي يمكن أن تفرض عليها اثناء مفاوضات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

رابعا : آفاق البحث

آن بحثنا هذا لا يمثل إلا خطوة صغيرة في قطاع ذو أهمية كبرى وخاصة في الجزائر، لأجل ذلك فان آفاق البحث في هذا القطاع واسعة ومن بينها نذكر:

- إعادة تقدير دالة اثر الانفتاح التجاري على عجز الموازنة العامة بإدخال متغيرات أخرى.
- إجراء دراسات قياسية على الميزان التجاري بالاعتماد على فترات مختلفة من الزمن. في الأخير يبقى هذا البحث محاولة لفتح المجال البحوث أخرى في هذا الميدان الذي يبقى فضاء واسعا للبحث و التنقيب و الإثراء.

قائمة المراجع الكتب باللغة العربية:

1- الكتب:

- تومي صالح، مدخل النظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999. .
- جاسم محمد التجارة الدولية ،زهران للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ،2009.
- جمال الدين فروخي،" نظرية الاقتصاد القياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.
- جمال جويدان الحمل، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الاكاديمي ،طبعة الأولى، الأردن، 2010.
- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، 2007.
- حسين عمر، الجات و الخصخصة ، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2001.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،2004.

• سليمان المندري ، السوق العربية في عصر العولمة، بدون طبعة، مكتبة مدبولي، القاهرة،1999
• سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، 1997.
• عاطف السيد، الجات و العالم الثالث ، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة
• عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و لتطبيق ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
• عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر ، 2005.
• عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2003. .
عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات-الفرص و التحديات، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 2000.
• علي عبد الفتاح ابو الشرارة، الاقتصاد الدولي ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ،الاردن ،2007.
• فاطمة الزهراء ، الشراكة الاورو متوسطية رهانات حصيلة و افاق التجربة الجزائرية و العقبات المحيطة- ،دار زهران للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، الاردن ،2013.
•فليح حسين خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى، الاردن ،2004.
• متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2011.
• مجدي الشوربجي، الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، ط1، الدار المصرية اللبنانية، جامعة حلوان، 1994.
• محمد توفيق عبد المجيد ، العولمة و التكتلات الاقتصادية، الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع ، الاسكندرية ، 2013.
• محمد حمد القطاطشة ، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، الطبعة الأولى،دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ،2013.
• محمد صالح تركي القرشي ، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، عمان ،2004.
• مراد عبد الفتاح، شرح إتفاقيات الجات، دار الكتب والوثائق المصرية، مصر، 1996.
• مصطفى رشيدي شيحة ، الأسواق المالية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر.
• مكيد علي، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007.

• نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
• وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف و آخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي،
الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 3 ،2006.2- الرسائل و الاطروحات:
• اسحنون فاروق ،قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ،رسالة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، سطيف ، 2010.
• بالحبيب عبد الكامل ، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،تخصص التجارة الدولية ،جامعة غرداية ، 2011.
• بن البار امحمد دراسة العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي ، رسالة لنيل شهادة ماجستير تخصص اقتصاد كمى ،جامعة الجزائر ،2012.
• بن جدو سامي ، دراسة تحليلة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية ،رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر سنة 2011.
• بن عيسي شافية ، آثار و التحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري ، رسالة نيل شهادة الماجستير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر2011.
• بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
• بوطمين سامية، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2001.
• حملاوي ابتسام ،منظمة التجارة العالمية و مساهمتها في تحرير التجارة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، التمويل الدولي و المؤسسات المالية و النقدية الدولية ، جامعة الجزائر.2010
• ريرمي نعيمة ، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ،رسالة ماجيستير ، تخصص مالية دولية، تلمسان، 2011.
• زاوي هجيرة ، دراسة قياسية لصادرات الجزائر، رسالة ماجستير ،تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، 2009.
• فيروز سلطاني ، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية و الدولية ، رسالة لنيل شهادة ماجيستر ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ،2012.
• قطاف الويزة ، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و آثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر ، رسالة ماستر ، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة البويرة ،2013 .

• ليلى ،الشراكة الاجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، رسالة ماجيستر ، فرع قانون التعاون الدولي، جامعة تيزي وزو، 2011.
• نادية بلوغري: تداعيات أزمة منقطة اليورو على الشراكة الاورومتوسطية، رسالة ماجيستر متخصص اقتصاد قياسي جامعة بسكرة،2014.
• نسيمة ناصر دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة بسكرة الموسم الجامعي 2014.

المجلات:

• زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى، افاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، العدد 2003/4بسكرة
• فيصل بهلول، التجارة الخارجية الجزائرية بين الاتفاق الشراكة الاورومتوسطية و الانضمام الى منظمة التجارة العالمية عدد11/2012 ، البليدة
ناصر دادي عدون ،انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة الاهداف والعراقيل العدد 2004/3 الجزائر
• يسمينة عزيزة، الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة عدد 2011/09 الجزائر

المواقع الالكترونية:

- Banque mondiale. « PxM »: Prix moyen annuel du pétrole algérien : Ministère des finances : http://www.multimania.com/algeriafinance.
- http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMListeBulletin Specifique?codeReg ionBulletin=0.
- ministère des finances direction générale des douanes statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2007http://www.multimania.com/algeriafinance/fic/a35. -Site du FAW: http://www.fao.org/es/ess/toptrade/trade.asp - office national des statistiques ONS.

الملخص

تناولنا في هاته المذكرة موضوع الانفتاح الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة اهداف التجاري و الغاية من تحرير التجارة الخارجية و كذا رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC و ما تميله هاته الأخيرة من شروط ، رغبت الانضمام هاته

نابعة من تيقن المسؤولين بان مستقبل التجارة الدولية بين أيدي هاته المنظمة أي أن أكثر من 80% من التجارة العالمية قائمة تحت غطاء هاته المنظمة و ان عدد الدول المنظمة بلغ 161 من أصل 193 دولة بتاريخ 26 افريل 2015 .
الجزائر كغيرها من 32 دولة غير عضو في هاته المنظمة تحاول الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد العالمي و التوجه نحو الانفتاح . ولقد باشر المسؤولون حزمة من الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1989 أغلبها مس التنظيم و التحرير التدريجي لتجارتها الخارجية ، بعد تطبيق مخطط اعادة الهيكلة باتفاق مع FMI صندوق النقد الدولي في 1994، الشيء الذي سمح بتحرير جزئي لتجارتها الخارجية ،واصلت الجزائر جملة الإصلاحات بإبرامها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و كذا قبولها كعضو مراقب في المنظمة العالمية للتجارة . كان هذا من الجانب النظري.
على غجز الموازنة العامة للفترة أما بالنسبة للجانب التطبيقي ، فقد قمنا بدراسة اثر الانفتاح التجاري
اين قمنا بتحديد المتغيرات التي تؤثر على عجز الموازنة العامة وقياس مدى تاثيرها خلال الفترة مابين 1990-2019 تحديد اتجاه العلاقة ، اين توصلنا إلى أن المتغير المستقل و هي معدل الانفتاح له تاثير بالغ الأهمية على عجز الموازنة العامة و دلت نتائج البحث على وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل و المتغير التابع وان كلاهما يفسر عجز الموازنة بنسبة عالية .

الكلمات المفتاحية:الانفتاح لتجاري ، عجز الموازنة العامة.

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: Sciences économiques

علوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

علوم اقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حبيش بدر الدين المولود(ة) بتاريخ: 11 مارس 1980 ب: عين وسارة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 201108905 الصادرة بتاريخ: 23 فيفري 2017 عن: بلدية عين وسارة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد كمي خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: "قياس و تحليل أثر الإنفتاح التجاري على عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2019)".

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/13

التوقيع و البصمة